مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نصف الشهري

## تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

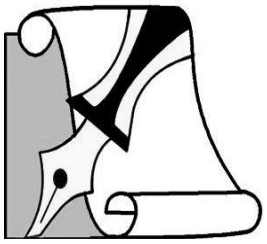

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

# تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

---

## أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

# التعاطي الإسرائيلي مع الأزمة السورية

## مدخل

ليس التدخّل الإسرائيلي في الأزمة السورية أمراً مستجداً أو فريدًا من نوعه، إذ إنّ دولة العدو تتدخّل في كلّ صراع داخلي وكلّ حرب أهليّة في الوطن العربي (وخارجه) منذ إنشاء الكيان الصهيوني العام ١٩٤٨. لقد تدخّلت «إسرائيل» في تكالب الرجعية العربية على اليمن أيام الرئيس عبد الناصر، وفي مجازر أيلول الأسود في الأردن، وفي حرب ظفار في عُمان، وفي الحرب الأهليّة في السودان، وفي الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب، وفي الحرب الأهليّة في لبنان، وفي تحرّك الأكراد الانفصالي شمالي العراق، وفي ليبيا ومصر قبل الثورة وبعدها. ولا شكّ بأن الحرب في سورية تشكّل همًا إسرائيليًا، وقد لا تقلّ نتائجها خطرًا عليها من حرب تشرين الأول ١٩٧٣. فسقوط النظام المقاوم هناك قد يغيّر الخريطة الجيوستراتيجية برمّتها في المنطقة، وربما يهدّد توازن القوى القائم منذ فكّ الارتباط الذي وقّعه الرئيس الراحل حافظ الأسد و«إسرائيل» برعاية هنري كيسنجر العام ١٩٧٤. فسورية هي الدولة الكبرى الثانية على حدود «إسرائيل» بعد مصر. وعلى الرغم من هدوء جبهة الجولان منذ اتفاقية فصل القوات، فإن "إسرائيل" تخشى من المجهول المقبل في سورية؛ وبالتالي هي من أكثر الأطراف رصدًا لما يجري كلّ يوم على جبهات الحرب . الفتنة هناك. ومن مصلحتها في الواقع تفكيك سورية إلى دويلات كردية وعلوية ومسيحية ودرزية وسنّية، وذلك بعد أن حصّنت نفسها ببناء جدران منيعة في الضفة الغربية؛ وهي ستبني جدراناً أخرى مع مصر. كما وستشيد "جدار إسرائيل العظيم" في الجولان.

## تقرير إسرائيلي خطير حول سورية

نشرت صحيفة (المنار) المقدسية أجزاءً من تقرير إسرائيلي يتناول الأزمة في سورية، ويكشف دور «إسرائيل» فيها والأهداف التي تسعى إليها، وتلك التي حقّقتها حتى الآن. وقد جاء في التقرير أن «إسرائيل» هي المستفيدة الأولى من الأوضاع المأساوية في سورية، حيث حالة الاستنزاف تُضعف المجتمع والنظام والجيش معًا. ويشير التقرير إلى أن معظم ما يجري على مدى السنوات الخمس الماضية إنما يعود في الأصل إلى معلومات ومعطيات استخبارية دقيقة، كانت قد توافرت لدى «إسرائيل» وأميركا والعديد من الدول الغربية خلال السنوات العشر الأخيرة، بخصوص وجود حالة تحديث وتطوير سريّة لقدرات الجيش السوري،

كانت تقوم بها الدولة هناك في مختلف المجالات العسكرية والتكنولوجية استعدادًا لمواجهة أيّ تهديد قادم من وراء الحدود.

وبالتالي، فما شهدته سورية حتى الآن، بحسب التقرير، إنما هو تعطيل لعملية التطوير الواسعة النطاق تلك، بفعل الاشتباكات والفتن الداخلية المفتعلة بين مجموعة مسلّحة هنا، ومجموعة مسلحة هناك، والمتنقلة من مدينة إلى أخرى، وبين المنازل وفي شوارع المدن. ويشير التقرير إلى أن هناك عشرات الدول تقوم، وبدعم إسرائيلي مباشر وبأشكال مختلفة، بدور كبير في دعم المسلّحين المنطلقين إلى الأراضي السورية من أكثر من منطقة وناحية؛ والهدف من هذه "الحرب الكونية" في النهاية هو شلّ قدرة سورية وإخراجها من دائرة التأثير المباشر على «إسرائيل» والمصالح الاميركية، بعد تدجينها وتنصيب نظام جديد حليف فيها، لا خوف منه ولا تهديد للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في المنطقة. ويرى التقرير الإسرائيلي أن استمرار الأزمة في سورية يعني أن هذا البلد لم يعد يشكّل أيّ خطر على «إسرائيل» ولسنوات طويلة مقبلة. فالجهود العسكرية لم تعد تتركز على تطوير القدرات، كما كان يأمل ويخطّط لذلك نظام الرئيس بشّار الأسد. ويتابع أن الاستخبارات في «إسرائيل» والولايات المتحدة ودول إقليمية، كتركيا، قد خفّضت من مستوى تصنيف التهديد الذي يمثّله الجيش السوري. ولم يعد أمام مسؤولي الأقسام المعنيّة بسورية في دوائر الأمن المختلفة في العالم سوى مراقبة ما يحدث هناك وانتظار لحظة انهيار الجيش والدولة السوريين، تمامًا كما حدث مع الجيش العراقي العام ٢٠٠٣؛ وهذا ما تتمنّى «إسرائيل» أن يحصل أيضًا للجيش المصري، من دون أيّ تضحية أو تكبّد أيّ خسائر من جانبها. ويكشف التقرير ايضًا أن حالة الفوضى التي تعيشها سورية قد سمحت بإدخال أعداد كبيرة من الجواسيس من كلّ الجنسيات، بمن فيهم الجواسيس الإسرائيليين؛ بالإضافة إلى العديد من المتطوّعين والمناصرين والمرتزقة الذين يقاتلون أو يرسلون لإسرائيل التقارير في مختلف المجالات والميادين، وبالتحديد المجالين العسكري والاستراتيجي؛ فكلّ ما يصل إلى أميركا وبعض الدول العربية يصل في نهاية المطاف إلى شبكة المعلومات في الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية. ويخلص التقرير الإسرائيلي إلى النتيجة الحتمية، وهي أن الجهات المشاركة بقوّة في الأحداث في سورية، وما تشهده من تفجيرات وعمليات قتل ونهب وترهيب، إنما تدفع باتجاه سيناريو واحد هو خلق الفراغ السياسي والمركزي وإضعاف الدولة الدستورية المركزية القادرة على الإمساك بجميع مقوّمات البلد، لتتحوّل سورية إلى جزر متناحرة، تسهل مهمّة حلّ بعض القضايا الجوهرية معها على حساب المصالح الوطنية والاستراتيجية السورية. والحقيقة أن ما يحصل في سورية الآن هو نوعٌ من تضارب المشاريع الإقليمية والدولية في المنطقة، بحيث نرى تكاملًا بين بعضها وتناقضًا بين بعضها الآخر؛ وفي المحصّلة هي "مشاريع" لها خصوصياتها الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية، لكن لا يوجد لأيٍ منها

مصلحة في نشوب حرب إقليمية أو في مدّ نيران الحرب في سورية إلى جوارها بشكل منفلت. إلاّ "المشروع الإسرائيلي الصهيوني" يجد لنفسه مصلحةً كبيرة في تداعيات الأزمة السورية وانعكاساتها التقسيمية العربية، على مستوى الحكومات والشعوب. فـ"إسرائيل" لا يوافقها توصّل واشنطن وموسكو إلى اتفاق كاملٍ بشأن الأوضاع في سورية، لأنّ ذلك يوقف النزيف الدموي في الجسم السوري، والعربي عمومًا؛ ولأنّه يعني أيضًا تفاهمات أميركية . غربية مع إيران تتجاوز المسألة السورية، ممّا قد يدفع إلى إعادة فتح الملف الفلسطيني وكشف مسؤولية «إسرائيل» تجاهه. يُضاف إلى ذلك، وفق التقرير، أنه ليس من مصلحة «إسرائيل» أن تتغيّر المعادلات العسكرية والسياسية القائمة الآن على أرض الصراع في سورية، بما يُسرّع في إنهاء الأزمة هناك، لا سيّما وأن دمشق، خلال العقدين الماضيين، كانت داعمة للقوى الفلسطينية الرافضة لنهج «أوسلو» وإفرازاته السياسية والأمنية السلبية؛ وهي كانت وما تزال غير موقّعة على معاهدات تسوية مع «إسرائيل»، كما جرى على الجبهات المصرية والأردنية والفلسطينية. وقد ظلّت سورية – ومعها لبنان المقاومة – في حال الاستهداف والتحييد من أجل فرض "التطبيع العربي" العام مع «إسرائيل»، بغضّ النظر عن مصير التسوية «العادلة والشاملة» لأساس الصراع العربي . الصهيوني. أي القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وبناء مؤسساته المستقلّة.

أكثر من ذلك، يتابع التقرير، هل من الممكن أن تغفر «إسرائيل» لمن اضطرّها للانسحاب العسكري المذِلّ العام ٢٠٠٠ من لبنان، بعد احتلال أراضيه لأكثر من عقدين من الزمن، ثمّ لمن أفشل مغامرتها العسكرية وحربها المدمّرة على لبنان ومقاومته العام ٢٠٠٦؟! أليس حتميًا حدوث انعكاسات خطيرة على لبنان "الجيش والشعب والمقاومة" من جرّاء تداعيات الأزمة السورية واحتمالات نتائجها السياسية والأمنية؟! هذه أبعاد خارجية مهمّة للصراع المسلّح الدائر الآن في سورية؛ فهو إضافةً لكونه صراعًا على السلطة ومستقبل النظام، إنما يشكّل صراعًا إقليميًا – دوليًا على سورية والمنطقة، وعلى دورها المستقبلي المنشود لدى كلّ طرفٍ داعمٍ أو رافضٍ للنظام الحالي في دمشق.

ومهما يكن من أمر، فان الاهتمام الإسرائيلي بـ"الثورات العربية" بدأ في الأساس في مصر. ولم ينتبه الإسرائيليون من قبل إلى أهمية الحدث في تونس، وتم التعامل معه كحدث منفرد في السياق العربي، ولن ينعكس على المحيط الجغرافي في المنطقة. وذلك يعود لكون تونس بعيدة جغرافياً عن «إسرائيل» وغير فاعلة في النظام السياسي العربي، وليس لها أيّ تأثير مباشر عليها. كما أن اليهود المتبقّين في تونس لا يتجاوزون المئات؛ وتونس لم تشكّل يوماً رقماً يُذكر في معادلة الصراع العربي . الإسرائيلي. من هنا شكّلت الثورة

المصرية نقطة تحوّل في الاهتمام الإسرائيلي لما يحدث في العالم العربي. ففي بداية الأحداث اتجهت التحليلات والتقديرات الإسرائيلية إلى أن نظام حسني مبارك قادر على مواجهة الاحتجاجات، وكانت هذه التقديرات نابعة من اعتماد «إسرائيل» على أحداث سابقة استطاع النظام التغلب فيها على الاحتجاجات الشعبية والنقابية والسياسية، والأرجح والأهم هو أن «إسرائيل» (أكاديمياً، إعلامياً، استخبارياً) لم تفهم جيّداً الحدث التونسي الذي انطلقت منه الشرارة الأولى، واعتبرته حدثاً منفرداً وليس صيرورة سياسية تؤثّر على دول الجوار. وبالتالي فمتابعة صعود التيار الإسلامي السياسي (حتى قبل الانتخابات) في أعقاب الثورة المصرية أصبح الشغل الشاغل في «إسرائيل» بعيد تنحّي مبارك. وبخلاف النقاش والجدل العالمي الذي ساد بعد هذا السقوط، انصبّ الاهتمام الإسرائيلي مباشرة على التيار الإسلامي في مصر، وشكّل ذلك ادّعاءً عند باحثين وسياسيين إسرائيليين بأن الغرب لا يفهم جيّداً العرب، وأن «إسرائيل» هي الوحيدة القادرة على فهم الثورات العربية بمختلف حيثيّاتها، وأن مستقبل هذا "الربيع العربي" لن يكون سوى خريفاً إسلامياً؛ وهذا مصطلح أكثر الإسرائيليون من استعماله. ويدّعي الباحث دان شفتان، الذي يشغل منصب مدير مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا، أن التعاطي الأكاديمي والسياسي والإعلامي الغربي مع المنطقة العربية بعد «الثورات» هو نوع من الجنون، لأن الغربيين لا يفهمون العرب كما يفهمهم الإسرائيليون.

لقد تعاملت «إسرائيل» مع الأحداث في العالم العربي بكفّة، ومع ما يحدث في مصر بالكفّة الأخرى. إذ أن التخوّف الإسرائيلي انحصر تحديداً في الشأن المصري أولاً. فمصر السادات ومبارك كانت "الكنز الإستراتيجي" بحسب التعبير الإسرائيلي. وفقدان مصر سيعيد رسم الخارطة الإقليمية من جديد على المستوى الإستراتيجي والسياسي. صحيح أن «السلام» مع مصر كان بارداً، إلاّ أنه أهون من حرّ الحرب معها، أو حالة العداء معها؛ و«إسرائيل» ترى أن فقدان مصر سوف ينضم إلى قائمة الدول التي فقدتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة. إذ فقدت دولتين إقليميتين مركزيتين بسبب صعود الإسلام السياسي فيهما. فقد كانت إيران الشاه حليفاً إستراتيجياً هاماً لـ«إسرائيل» حتى الثورة الإسلامية المباركة في نهاية السبعينيات، حيث حوّل الصعود السياسي الإسلامي إيران من دولة حليفة إستراتيجياً لـ«إسرائيل» إلى دولة تُعتبر اليوم التهديد الإستراتيجي المركزي لوجودها. وعلى لسان بعض السياسيين الإسرائيليين، وأهمهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، تشكل إيران خطراً وجودياً على «إسرائيل». كما شكّلت تركيا حتى صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي عام ٢٠٠١، حليفاً إستراتيجياً تبلور على مدى عقود وتوِّج بالاتفاق الإستراتيجي عام ١٩٩٥. إلاّ أن صعود الإسلام السياسي أدّى إلى تآكل هذا التحالف وتشويش العلاقات بين البلدين. ولا يُخفي الإسرائيليون أن ذلك لا ينبع فقط من خلافات سياسية تكتيكية طرأت على علاقات البلدين في السنوات الأخيرة، بل بسبب

أيديولوجية حزب العدالة والتنمية. وبالتالي تشير قراءة الموقف الإسرائيلي في هذا السياق إلى أن لدى «إسرائيل» مهمّتين مركزيتين: المهمّة الأولى والأكثر أهمية على الصعيد الاستراتيجي هي الحفاظ على اتفاق كامب ديفيد مع مصر بعد الثورة، حتى في حالة صعود التيار الإسلامي إلى الحكم. أما المهمّة الثانية، فهي الاستفادة من انشغال العالم العربي بنفسه وتعزيز مواقعها الإقليمية على المدى القصير لتفادي انعكاسات "الربيع العربي" على المدى البعيد. فالرؤية الإسرائيلية تعتبرأن انعكاس تطورات «الربيع العربي» عليها على المدى البعيد ستكون سلبية بشكل واضح؛ وبالتالي هي تعمل على تفادي تداعيات المستقبل من خلال استغلال الحاضر، والحفاظ على مصالحها الإستراتيجية المتمثلة في التصدّي لإيران عسكرياً، وفرض الأمر الواقع في الضفة الغربية باتجاه ضم نصف مناطق الضفة إلى السيادة الإسرائيلية، ومن ثم تأجيل بت أيّ مسألة في الصراع العربي . الإسرائيلي، وبخاصة القضية الفلسطينية وقضية الجولان، بموازاة تعميق تحالفاتها مع القوى الدولية الصاعدة، مثل الهند والصين والبرازيل وروسيا وغيرها.

**تطوّر الرؤية الإسرائيلية على أرض الواقع السوري**

لقد ظلّت سورية، ومعها لبنان، ضمن دائرة الاستهداف والتحييد من أجل فرض التطبيع العربي الرسمي الشامل مع «إسرائيل» بطريقة شبه مجّانية، بغضّ النظر عن مصير ما يُسمّيه أغلب القادة العرب بالتسوية العادلة والشاملة لأساس الصراع العربي . الصهيوني؛ أي القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وبناء مؤسساته المستقلّة. وتعتقد «إسرائيل» أن نظام الرئيس بشار الأسد ما يزال يمثّل عائقاً رئيساً بوجه تمرير عملية التسوية المطروحة بالمنظور الإسرائيلي، ليس على المسار السوري فقط، بل على المسارين اللبناني والفلسطيني. كذلك، فسقوط نظام الرئيس الأسد في رأيها سيُضعف من دون شك موقف سورية السياسي المتعلق بالتسوية على شتّى الجبهات، ممّا يؤدّي إلى إضعاف الموقف اللبناني المقاوم، وكذلك المفاوض الفلسطيني. لذلك، ترى «إسرائيل» في الأحداث الماساوية الدامية الحاصلة في سورية منذ أكثر من خمس سنوات فرصة ذهبية لإحراز مكاسب سريعة ومجّانية، كانت تُعتبر في السابق مجرّد أحلام يقظة، ومن أبرزها التخلص من نظام الرئيس بشار الأسد، وبالتالي إضعاف أو التخلّص أيضاً من حزب الله. ففي بداية الأزمة السورية كانت هناك ضبابية في الرؤية الإسرائيلية، وذلك بسبب ادّعاء بعض الإستراتيجيين الإسرائيليين بأن بقاء النظام السوري برئاسة الأسد هو أسهل لـ«إسرائيل» حتى لو كان معادياً لها؛ فهي تعتبر أنها تعرفه منذ عقود، وهو في نظرها يمثّل نظاماً براغماتياً قد تمّ ردعه إسرائيلياً. ولهذا فهو يتوجّه للاستفادة بصورة موارية من لاعبين سياسيين وعسكريين معادين لـ«إسرائيل» مثل دعمه لحزب الله واحتضانه لحركة حماس، بالإضافة

إلى تحالفه مع الجمهورية الإسلامية في إيران. إلاّ أن هذا الضباب انقشع عندما رجّحت هذه الرؤية المصلحة الأساسية الإسرائيلية في إضعاف حزب الله، العدو الأيديولوجي الصلب أولاً، عبر التكيّف مع نظام علماني تعرف التعامل معه، في مقابل مجيء فوضى أصولية لا تعرف شكلها ولا توجّهها مستقبلاً. في هذا السياق، يقول الكاتب الاسرائيلي المشهور آري شافيط، في مقالة له في صحيفة «هآرتس» النخبوية في كانون الأول ٢٠١١: "بعد عشرة أشهر على بدء الثورات العربية الكبيرة، الصورة أصبحت واضحة. لقد انتصر الله، اختفى شباب الغوغل، اختفى المثقفون الليبراليون، اختفى أولئك الذين وعدونا بالمساواة، الأخوّة والحريّة ... نحن لم نحصل على الثورة الأميركية عام ١٧٧٦، ولا الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، ولا حتى الثورة في شرق أوروبا عام ١٩٨٩؛ الثورة العربية عام ٢٠١١ هي ثورة دينية. القوّة التي تغيّر الديكتاتوريات العلمانية للضبّاط العرب الفاسدين هي الإسلام. لا يوجد في الأفق مارتن لوثر كينغ، ولا المهاتما غاندي. إن النتيجة التي حصلنا عليها بسبب طعنة السكّين التي غرسها أوباما بظهر حسني مبارك كانت واحدة ووحيدة: إخراج العفريت الديني من الزجاجة الشرق أوسطية. وتم ذلك تحت رعاية الغرب المنهار، رجع الله، الله يسيطر، الله يستر»!

**الأزمة السورية ومندرجاتها في الحسابات الإسرائيلية**

لقد شكّلت الأزمة السورية المستمرّة منذ آذار عام ٢٠١١ نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ودولية. فبحكم العلاقات والتحالفات التي أقامتها سورية برئاسة الرئيسين حافظ وبشار الأسد خلال العقود الماضية، وارتباط ذلك بالصراعات الجارية في المنطقة، ولا سيّما الصراع مع «إسرائيل»، لم تعد الأزمة السورية أزمة داخلية، وإنما باتت تعبيراً عن تصارع منظومات إقليمية ودولية واسعة معنّية بما يجري في سورية خاصة والمنطقة عامة؛ الأمر الذي فاقم من حالة الفوضى وغياب الاستقرار عموماً، وأسهم في تفاقم الانقسامات في الموقف العربي وزيادة حالة التقلب في التحالفات والمحاور وتأجيج الصراعات والاستقطابات الطائفية.

على مدى التطورات وتفاقمها، كانت «إسرائيل» سعيدة بالمراقبة من على الجدار، مُعتقدة بأن نظام الرئيس بشار الأسد الحالي متّجه نحو الانهيار. كما كانت سعيدة أيضاً عندما أنهت دمشق في العام ٢٠١٢ علاقتها مع حركة حماس الفلسطينية. ومع تزايد الصراع في سورية تعقيداً واتساعاً، كرّر العديد من القادة الإسرائيليين ما كان رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن قد قاله في سياق الحرب المفروضة على الجمهورية الإسلامية الفتيّة عام ١٩٨٠ من قبل الولايات المتحدة ونظام صدّام حسين البائد ودول الخليج وأوروبا: "أتمنّى لكلا الجانبين حظاً سعيداً"! لكن لـ«إسرائيل» مصالح واضحة جداً في كلّ هذه الفوضى. فمن شأن سقوط نظام

الرئيس الأسد الممانع والمقاوم أن يخدم المصالح الإسرائيلية عبر زعزعة استقرار محور إيران ـ سورية ـ المقاومة. ومن جهة أخرى، وعلى ضوء ضعف المعارضة السورية العلمانية، فإنه من الممكن أن يجلب نصر المتمرّدين المنفلتين والهائجين نظاماً إسلامياً معادياً لـ«إسرائيل» ويضعهم في حديقتها الخلفية الخاصة. الأسد يشكّل نوعية معروفة: إنه عدوٌ معلنٌ رسمياً، يحكم من قصر، والذي يمكن الاتصال به. لكن التنظيمات المتمرّدة لا تملك عنواناً بريدياً، وهي متعدّدة ومتناقضة جداً إلى درجةٍ يستحيل معها قتالها والانتصار عليها، أو التفاوض معها كما يتم في العادة مع الدول (قصف مواقع استراتيجية أو الاتصال عبر طرف ثالث). لقد نجحت «إسرائيل» تقريباً في عدم اتخاذ مواقف منحازة بشكل صريح، وتركت العمليات الجراحية الكبرى تتم بأيدي أصدقائها وحلفائها المعلنين والمموّهين وصولاً، إلى تدمير الأسلحة الكيميائية السورية؛ حيث أن قيادة «الدفاع المدني» الإسرائيلية أوقفت إثر ذلك إنتاج الأقنعة الواقية من الغاز. كما أقدمت «إسرائيل» من ناحية أخرى على رسم خطوطها الحمر الخاصة بها من خلال تنفيذ الضربات الجويّة ضدّ الأهداف العسكرية السورية النقطوية، لمنع نقل الأسلحة الاستراتيجية الكاسرة للتوازن (خاصة إلى حزب الله) والتصدّي للتهديد الماثل في تمدّد الصراع السوري إلى مرتفعات الجولان أو إلى داخل "الأراضي الإسرائيلية". لم تعد هضبة الجولان، التي خدمت كمنطقة فاصلة منذ حرب العام ١٩٧٣، تفي بالغرض: لم تعد قوات الأمم المتحدة فعّالة، وهناك قتالٌ يدور على مقربة منها. وبين الفينة والأخرى، تتطاير قذائف المورتر والمدفعية إلى الداخل الإسرائيلي عن قصد أو عن غير قصدٍ. لكن السؤال الذي طُرح على القيادة الإسرائيلية هو: كيف يجب أن تردّ «إسرائيل»؟ هل يجب عليها السماح للأمم المتحدة بتقوية وجود قواتها في المنطقة، كما سبق وأن سمحت لمصر بتعزيز قواتها في سيناء؟ أم يتوجب عليها الردّ على مصادر النيران والمخاطرة بالتالي بتصعيد خطير؟ أم أنه يتوجب عليها مساعدة بعض الأطراف ضدّ آخرين أو الامتناع عن مساعدة الجميع؟ وإذا قدّمت مساعدة ما، فهل يتوجّب عليها فعل ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى نحو سرّي أم علني؟ وثمّة سؤال آخر قيد الطرح أيضاً: هل يتوجّب على «إسرائيل» في تلك الحال تزويد المتمرّدين بالأسلحة مباشرة، أم أن تقصر نفسها على تقديم المساعدة "الإنسانية"؟

الواقع أنه من دون مناقشة استراتيجية مفتوحة، كانت «إسرائيل» منخرطة بفعالية في تقديم المساعدة الطبيّة في الجولان منذ شباط من العام ٢٠١٣. وما يزال المساعدون الطبيّون في «قوات الدفاع المدني» الإسرائيلية يعالجون جرحى المتمرّدين الإرهابيين في المناطق الحدودية، حيث تم إنشاء مشفىً ميداني لتلقّي الأعداد المتنامية من جرحاهم (أكثر من ألف وخمسمئة ) الذين حوِّل بعضهم إلى مسشفىً متطوّر في مدينة صفد. كما أن "عمليات إسعاف إنسانية" حصلت بمساعدة تنظيمات غير حكومية متعدّدة من المجتمع المدني

الإسرائيلي. واثر تحول جنوب الجولان ليكون ملاذاً استراتيجياً للتنظيمات الإرهابية الإسلامية الراديكالية، تعرّضت «إسرائيل» لضغط داخلي متزايد لكي تختار بين محاولة إعادة قولبة المنطقة والتأثير فيها بشكل جذري، أم الانتظار ورؤية ما يحمله الاصدقاء ومستقبل الأحداث. ويُظهِر تحليل التصرفات الإسرائيلية في تلك الحقبة بأنه لم يتم التوصل إلى استنتاج حاسم في هذا الخصوص. والواقع أن ثمّة إسرائيليين يفضّلون استمرارنظام الأسد بحجّة تفضيل " الشيطان " الذي يعرفونه على الذي لا يعرفونه.

**الدور الإسرائيلي في سورية في تحليلات مراكز الأبحاث:**

تتباين وجهات النظر التحليلية لمراكز الأبحاث الاسرائيلية بشأن الدور الإسرائيلي الحاضر الغائب في الأزمة السورية، ما بين تصوّر يشدّد على ضرورة اهتمام الإسرائيليين بمصالحهم الإستراتيجية التقليدية المتمثلة في الحدّ من نفوذ حزب الله وإيران على حدودهم الشمالية، والقيام بالتالي في ظلّ الضباب الكثيف المسيطر هناك، بتنفيذ بعض الهجمات الجويّة على أهداف عسكرية محدّدة لحزب الله والنظام في سورية، وبين من يرى أن التوجّه الحالي ينحى باتجاه توسيع هذه التدخلات تماشيًا مع التطورات الميدانية الحاصلة على الساحة السورية، التي كان أبرزها التدخل الروسي العسكري المباشر. ظهر ذلك في زيارة بنيامين نتانياهو إلى موسكو، والتي ربما كانت أهم نقاط المناقشة فيها مع بوتين هي التنسيق الميداني بين «إسرائيل» وروسيا في سورية. هذه الزيارة التي تلاها بدء سلاحي الجو الروسي والإسرائيلي تدريبات لضمان أمن الطيران فوق الأراضي السورية. وهذا التوجّه عبّر عنه نتنياهو بوضوح في تصريحه عن هذه الزيارة الذي قال فيه: "ذهبت إلى موسكو للتوضيح بأنه يجب علينا تجنّب وقوع أيّ اشتباك بين القوات الروسية والقوات الإسرائيلية". وأضاف: "حدّدت أهدافي في سورية، وهي حماية أمن شعبي وبلدي. روسيا لها أهداف مختلفة، لكن لا يجب التعارض ما بينها".

ومن أهم هذه المراكز التي تُعنى بالشئون الأمنية والاستراتيجية في «إسرائيل»: مركز هرتسليا متعدّد المجالات، معهد الاستراتيجية الصهيونية، ومعهد أبحاث الأمن القومي الذي عقد مؤتمره العام بمشاركة القادة السياسيين والأمنيين في الكيان تحت عنوان "تغيير قواعد اللعبة"، متطرّقا في فعالياته إلى التحدّيات الرئيسة وأولويات العمل الأمني بالنسبة للكيان الصهيوني في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، والذي على عكس عنوانه لم يطرح تحدّيات أو أخطاراً استراتيجية جديدة؛ بل أكد على بديهيات، منها مثلاً أن حزب الله هو التهديد العسكري الأول للكيان الصهيوني، وإن عكست تفاصيل توصياته تطوّراً في الرؤية مرتبطة بتطورات حدثت

العام الماضي، خاصة بالتحدّيات التي رُصدت في السابق على مدار السنوات الخمس الماضية، والتي في القلب منها الأزمة السورية وتداعياتها، وكذلك الملف النووي الإيراني وتداعيات تنفيذ الاتفاق النووي؛ بالإضافة للأخطار الداخلية التي تجلّت هذا العام في عمليات الطعن والدهس من جانب فلسطينيي الداخل كردّ فعل غير متوقع وعامل ردع مُقلق للممارسات العدائية التي تقوم بها تل أبيب تجاه الفلسطينيين. ووجّه المعهد في تقديره الاستراتيجي السنوي المرفوع إلى الحكومة الإسرائيلية خمس توصيات رئيسة على ضوء المستجدّات التي شهدتها الساحة الدولية والإقليمية المتقاطعة مع مصالح تل أبيب، والتي في مجملها تشكّل بوصلة بناء القيادة السياسية والأمنية هناك الاستراتيجية الاسرائيلية في مدى السنوات الخمس المقبلة، والتي بحسب ما جاء في التقدير "ستعجّ بالتطورات الدراماتيكية المنبثقة من حالة اللايقين التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط خاصة والعالم عامة". وبالطبع، أتت الأزمة السورية ومستقبل سورية في قلب هذه التوصيات، لتقاطعها مع كافة المحاور التي تتعلق بالتحديات الأمنية والاستراتيجية لإسرائيل في المنطقة.

من الواضح أن «إسرائيل» تخطّت مرحلة الأهداف الظرفية والمرحلية في سورية التي تستغلّ اللحظة الجارية من الصراع، حيث كان التدخل خاضعاً للانتقاء، سواء مع الدولة السورية أو حلفائها من حزب الله وإيران، كما جرى في قصف مركز البحوث العلمية في جمرايا في ريف دمشق. وقد أكدت صحيفة «يديعوت أحرونوت» في استطلاع لها لمواقف شخصيات أمنية هامة في «إسرائيل» من الوضع السوري، أن المواقف كانت تصبّ في إطار التزام حالة حياد ظاهري، مع نشاط خاطف وسريع في حال وجود أيّ خطر يلوح في الأفق. ومن أبرز المواقف المؤيّدة لذلك موقف الجنرال غيورا آيلاند، رئيس معهد الأمن القومي الإسرائيلي. وبتتبّع موقف المعهد نجد تغيّراً في التصوّر الإسرائيلي للصراع في سورية، من النصائح التي تُقدّم للحكومة الإسرائيلية بعدم التورّط في الصراع السوري بشكل مباشر، إلى نصائح لتصوّرات جديدة يكون فيها اللاعب الإسرائيلي أكثر نشاطًا وفاعلية. هذه التصوّرات الجديدة صدرت من مركز أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، في تقرير موجّه لصانعي القرار في «إسرائيل»، يحثّهم بصورة واضحة على التخلّي عن حالة الخمول في المشهد السوري لصالح العمل على إيجاد اتصالات إيجابية مع اللاعبين المختلفين في الميدان تحسبًا لأيّ تغيّر طارئ في «المعادلة المتجمّدة» منذ قرابة خمس سنوات. وتأتي هذه التوصية في ظلّ الجهود المختلفة التي تتحدث عن اقتراب إنجاز حل سياسي في سورية، مع اقتراب جلوس المعارضة السورية مع النظام في خطوة إحياء مخرجات مؤتمر جنيف السابقة. لذلك، ينصح المركز بإقامة علاقات واتصالات مع اللاعبين المحتمل تأثيرهم في المستقبل السوري في حال سقوط نظام الرئيس الأسد، سواء بالحلّ العسكري أو بالمفاوضات السياسية.

هذه الاتصالات بالطبع هدفها الأساس سيكون الحفاظ على المصالح الإستراتيجية التقليدية الإسرائيلية في الجنوب السوري، من حيث الحفاظ على هدوء الجولان المحتل، وعدم انتقال نار الصراع إلى الداخل الإسرائيلي تحت أيّ ذريعة؛ وكذلك التصدّي لأيّ محاولة لتطوير قدرات حزب الله القتالية قبيل سقوط نظام الرئيس الأسد وترسانته العسكرية. كذلك، وضع المركز بعض الأهداف بعيدة المدى التي تتطلب من «إسرائيل» تحديد مواقف مبدئية من ظهور كيانات جديدة على الأراضي السورية تحت الشعارات المختلفة، سواء كيان كردي محتمل، أو دولة علوية ذات ظلّ إيراني. وقد ترى «إسرائيل» أن اختراقها للوضع السوري المعقّد سيكون أسهل من خلال جماعات وكيانات غير مرتبطة بالدولة أو بأجندات دول خارجية؛ ناهيك عن حاجتها الملحّة لعدم تحويل بوصلة الصراع تجاهها بعد سقوط الرئيس الأسد، عن طريق بعض الجماعات الجهادية الأكثر تطرّفًا في وجهة نظرها التي قد تستخدم قضية الجولان المحتل والقضية الفلسطينية في استكمال تحشيدها الجهادي، وفي مقدّمتها تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي "داعش"، وجبهة النصرة الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد الشام. لذلك كان على «إسرائيل» تصنيف المشهد السوري ولاعبيه تبعًا لمصالحها ومستهدفاتها. وقد كان تقرير معهد الأمن القومي الإسرائيلي كفيلاً بهذا التصنيف انطلاقًا من عداء المجموعات الجهادية، وصولًا إلى المجموعات ذات الميول الغربية العلمانية، السياسية منها والعسكرية، كالائتلافات السياسية المعارضة بشتّى تشكيلاتها، والجيش السوري الحر كمثالٍ على المجموعات العسكرية المستهدفة. كذلك اهتمت «إسرائيل» بالمشهد الطائفي والجغرافي في هذا التصنيف الذي يضع وزنًا للمجموعات الدينية والإثنية والعشائرية المتقاتلة في سورية، كالأكراد والدروز والتركمان وغيرهم. إذ ترى «إسرائيل» أن الأقرب إليها في التنسيق من بين هذه الحلقات المتداخلة والمتشعبة ستكون الائتلافات التي تتحدث عن مدنية الدولة المدعومة غربيًا، والتي لا تُقحم «إسرائيل» في صراعها مع نظام الرئيس الأسد، رغم أن موقفها العام مؤيّد للقضية الفلسطينية. كما نُصح القادة الإسرائيليون باستغلال رغبة هذه الفصائل المسلّحة المدعومة غربيًا في التفوّق على نظيراتها من السلفية الجهادية. وربما تلوّح «إسرائيل» بدعم هذه الفصائل ضدّ الجهاديين تحت راية مكافحة الإرهاب، ما يُنشئ مساراً مشتركاً يمكن تعميقه فيما بعد بين «إسرائيل» وهذه الفصائل. وقد تمكنت «إسرائيل» بالفعل من اختراق هذه المجموعات، حيث نجد المجموعات، الكردية تتمتع بعلاقات طيّبة جداً مع الجانب الإسرائيلي، وكذلك الدروز الذين يفرضون أنفسهم كحليف متوقع للكيان بفعل جغرافية قراهم الواقعة على الحدود مع «إسرائيل»؛ بالإضافة للعامل الداخلي المتمثل في الدروز الإسرائيليين الذين يخدمون في وحدات الجيش الإسرائيلي نفسه!
هذا التصوّر الإسرائيلي الجديد هو الأقرب للتفعيل في الأزمة السورية في الفترة المقبلة، مع تصاعد المحاولات لفرض واقع جديد على الأرض في سورية من القوى الدولية، ولا تريد «إسرائيل» أن تكون بمنأىً عن هذا

الواقع بطبيعة الحال. لكنها ترى، من خلال مراكز أبحاثها، أن تساعد في خلقه وفقًا لمصالحها بعملية حذرة تكون بأيدي اللاعبين السوريين أنفسهم. وقد كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أواخر شهر أيار من هذا العام ٢٠١٦، عن تطوّر لافت في المقاربة الإسرائيلية للساحة السورية، عبر إقامة الجيش الإسرائيلي "وحدة ارتباط" خاصة مع "السكان السوريين في الجولان"؛ وهو تطوّر يعيد الذاكرة إلى فترة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، و"وحدة الارتباط" التي سبقت هذا الاحتلال في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، تحت المسمّى نفسه. صحيح أن الجيش الإسرائيلي، الذي أقرّ بإقامة الوحدة، سارع إلى التأكيد عبر مصدر عسكري رفيع أن "إسرائيل لا تنوي أن تقيم في الجولان إطاراً كالذي كان قائماً في جنوب لبنان"، في إشارة منه إلى "الحزام الأمني" الذي أُدير مباشرةً من قِبل الضبّاط الإسرائيليين حتى عام ٢٠٠٠. لكن القرار الجديد يشير إلى تعميق الجيش الإسرائيلي لتدخله في سورية، قياساً بالفترة الماضية، دون أن يشير بالضرورة إلى استنساخ التجربة اللبنانية.

**«إسرائيل» والتدخل في سورية: بين الإحجام والإقدام:**

نشبت الأزمة السورية في آذار ٢٠١١ في وقتٍ كان ثقل التوتر الإقليمي قد بات مُركّزًا في اتجاه الجبهة الجنوبية للدولة العبرية، خاصة مع سقوط نظام مبارك وما تلاه من وصول جماعة الإخوان المسلمين بزعامة مرسي للحكم في مصر. وكان هذا الأمر يعني أن تهديد حماس، التي تُعدّ فرعاً من أفرع الجماعة في قطاع غزة، قد بات مرشّحاً للتصاعد من الناحية النظرية على الأقل، سواء على المدى المتوسط أو البعيد وليس على المدى القريب، بسبب انشغال السلطة الجديدة في مصر لفترة في ترتيب أوضاعها الداخلية وتحقيق التمكن من السلطة . واذا كان رحيل نظام مبارك قد شكل لإسرائيل مشكلة تتعلق باختبار مدى قدرة الإخوان والجيش في مصر على الحفاظ على معاهدة كامب ديفيد، فقد شكّل اهتزاز النظام السوري أمام معارضيه فرصة لإسرائيل لتخفيف الضغط عن نفسها على الجبهة الشمالية، حيث انشغلت القيادة السورية بمواجهة أعدائها في الداخل. كما اضطرت حركة حماس تحت ضغط السعودية إلى فكّ علاقتها بسورية وشركائها في جبهة الممانعة. ومع تدهور قدرة الجيش السوري على المحافظة على سيادته على حدود الدولة بعد تمكّن الجماعات الجهادية والمنشقّين عن النظام والمرتزقة، ومن بعدهما تنظيم داعش، من طرد قوات الجيش النظامي السوري من مناطق شاسعة، مما اضطر حزب الله بدوره لتغيير وجهته من التركيز على المواجهه مع «إسرائيل» إلى محاولة حماية نظام المقاومة في سورية من السقوط. وهو ما صب تلقائيا في صالح «إسرائيل» وخدمة مصالحها الأمنية الجارية والاستراتيجية على حدٍ سواء.

علاوة على ما سبق، ثمّة ملاحظة مهمة في هذا المجال لناحية تمكن «إسرائيل» من تحقيق أهدافها من دون التدخل المباشر في الصراع السوري. وثمّة سبب آخر لعدم التدخل هذا، وهو ما أسماه بعض مراكز البحوث الإسرائيلية ب "حقبة اللايقين" فيما يتعلق بالتطورات في الشرق الأوسط، والتي تجلّت خصائصها بوضوح في الفشل الاستخباري الإسرائيلي في التنبّؤ بمسار الأحداث في سورية قبل وبعد نشوب «الحرب الأهلية» هناك. فقد اعتقد كثير من الخبراء الأمنيين الإسرائيليين أن الفشل الاستخباري كان كارثيا طيلة السنوات الخمس الماضية فيما يتعلق بهذا المسار تحديداً. وقد عبّر عن ذلك عضو الكنيست ورئيس جهاز الشاباك الأسبق، آفي ديختر، بقوله "يجب أن نتذكر أن خط التفكير خلال سنوات كان أن سورية هي دولة مستقرّة، مع نظام مركزي قوي. في المقابل، بعد أن بدأت الحرب كان خطّ التفكير هو أن سقوط الأسد يحتاج إلى بضعة أشهر فعلياً. هذه التقديرات كانت خاطئة تماماً". يُضاف إلى ذلك التصريح الذي أدلي به غادي إيزنكوت، رئيس الأركان الإسرائيلي، تعليقاً على قرار روسيا بسحب قواتها جزئيا من سورية، قائلاً: "مثلما لم نتوقع تدخل روسيا عسكرياً، لم نتوقع أيضاً قرار انسحابها، ولم نُحط به علما من جانبها"! في مثل هذه البيئة غير المواتية لاتخاذ قرارات كبرى، لم يكن بوسع صانع القرار الإسرائيلي سوى الابتعاد قدر الإمكان عن اتخاذ قرار بالتدخل المباشر في الصراع السوري، مع الإبقاء على سياسة العمليات النوعية لتحقيق أهداف أمنية محدّدة، والضغط الدبلوماسي على القوى الكبرى لأخذ المصالح الإسرائيلية في سورية بعين الأعتبار. وكتب المحلل الإسرائيلي "أمير تيفون" في موقع (واللا) الإخباري الإسرائيلي قائلاً: "إن مايكل أورن، الذي كان سفيراً لـ"إسرائيل" في واشنطن خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، ادّعى في كتاب نشره في الصيف الماضي، أن فكرة إخراج السلاح الكيميائي من سورية مقابل امتناع الولايات المتحدة عن قصف قوات الأسد كانت مبادرة إسرائيلية، وبشكل محدّد، مبادرة وزير أجهزة الاستخبارات يوفال شتاينتس".

لقد بذلت «إسرائيل» في البداية إذن جهدها لإبقاء نفسها بعيدة عن تفاعلات "ولادة الشرق الأوسط الجديد"، وعن الصراع السوري الداخلي على وجه التحديد. ويعكس هذا الموقف، الذي حظي بدعم شعبي في «إسرائيل»، إرادة الولايات المتحدة. وفي العام ٢٠١٣، قالت الولايات المتحدة، ظلماً وجوراً، للدولة السورية إنها تجاوزت خطاً أحمر باستخدامها الأسلحة الكيميائية وهدّدتها بعمل عسكري ضدّها. لكنها ما لبثت أن تخلّت عن هذه الفكرة وتحوّلت إلى خيار أوباما، وهو "القيادة من الخلف". لكن دولاً أخرى، مثل تركيا وقطر وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي، اتخذت مواقف أكثر فعالية في هذا المجال. من جهتها، استجابت التنظيمات غير الحكومية الإسرائيلية، مثل "فلاينغ إيد" و"يداً بيد مع الشعب السوري"، بطريقة إيجابية وقدّمت آلاف الأطنان من المساعدات العينيّة؛ فكانت هذه المنظمات هي أول من أدرك الحاجة إلى بناء علاقة مع

المتمرّدين السوريين لتسخيرهم واستثمارهم فيما بعد سياسياً وأمنياً، وقادت عدداً من نشاطات الدعم "الإنساني" في الأردن وتركيا وفي داخل سورية نفسها، مع تركيز على إيصال الغذاء والإمدادات الطبيّة، مستفيدة من تجربة «الجدار الطيّب» مع لبنان منذ العام ١٩٧٨. وجعلت هذه المبادرات من الممكن للمجموعات الإسرائيلية والسورية المتمرّدة العمل سويّة للمرّة الأولى، وجهاراً في بعض الأحيان. إلاّ أن المؤسسة الرسمية الإسرائيلية لم تُقدم على محاكاة هذه الأعمال والأنشطة المدنية.

على مدى خمسة أعوام إذن، ومنذ أن تحوّلت سورية إلى ساحة للحرب بالوكالة بين أطراف إقليمية ودولية، ظلّت «إسرائيل» على مسافة بعيدة من هذا الصراع، وإن استغلّته في بعض الفترات لتحقيق بعض الأهداف العسكرية والأمنية المحدّدة. وقد تمثّلت هذه الأهداف في الضغط من أجل تجريد سورية من أسلحتها الكيماوية وتوجيه ضربات جويّة لطرق إمداد حزب الله بالسلاح داخل سورية، وتصفية بعض المطلوبين لديها من المتحالفين مع حزب الله أو من رجاله وقادته (إغتيال المجاهد القائد جهاد مغنيّة ومن بعده المناضل سمير القنطار والقائد حسّان اللقيس). كما عملت «إسرائيل» على توريط حزب الله بشكل أكبر في «حمّام الدم» السوري إلى حدّ تقديم مساعدات لبعض التنظيمات التكفيرية التي تقاتله. فقد نشر موقع «عرب إسرائيل» بتاريخ ١١ تشرين الثاني من العام ٢٠١٤، تصريحاً للمتحدث الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي قال فيه: "إن الجيش دأب منذ سنتين على تقديم المساعدات الإنسانية للجرحى الذين يفرّون من القتال في سورية". واتهمت الطائفة الدرزية في «إسرائيل»، في ردّها على التصريح السابق وفي اليوم نفسه، بأن هذه المساعدات تشمل أيضا مقاتلي (داعش) و(النصرة)، بهدف استنزاف حزب الله وإبعاده عن التركيز على جبهة المواجهة معها على الحدود اللبنانية. في كلّ الأحوال، حقّقت «إسرائيل» على مدى هذه السنوات العجاف معظم أهدافها السابقة، وإن بقي الهدف الأهم وهو الحصول على اعتراف دولي بضمّها لهضبة الجولان المحتلة بحكم القانون الدولي منذ العام ١٩٦٧، محلّ شك؛ إذ سيتوقف مصير الجولان إلى حد كبير على التسوية النهائية للحرب وشكل الدولة السورية بعدها: سورية تحت حكم مركزي، أم سورية فيدرالية، أم دويلات طائفية وعرقية ومناطق فوضى غير مسيطر عليها من أية دولة.. الخ.

يبدو أن تعقيدات الأزمة السورية وتعدّد الأطراف الدولية والإقليمية المتورّطة فيها، قد خلقت حالة من عدم اليقين لدى صنّاع القرار والخبراء في «إسرائيل» بشأن مستقبلها. وبالتالي عجز الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي عن تصوّر السيناريو الأمثل الذي قد يخدم المصالح الإسرائيلية ويمكن أن تنتهي به الأزمة السورية. ومع ذلك، هناك مجموعة من المحاذير التي تخشى «إسرائيل» وقوعها نتيجة تطوّر الأزمة. وهناك أيضاً مجموعة

من التطلّعات التي تأمل «إسرائيل» الوصول إليها من خلال الأزمة؛ وهو الأمر الذي أجبر القيادة الإسرائيلية على التعامل مع الأزمة السورية بشكل تكتيكي استنسابي وفقاً لمعطيات المشهد وتطورات الأحداث، في محاولة لتعظيم المنافع ومواجهة التهديدات بشكل حاسم.

في غضون ذلك، يجري الحديث عبر وسائل الإعلام ومن خلال مصادر رسمية إسرائيلية، حول إمكانية أن تقوم «إسرائيل» بمراجعة المعادلة الأمنية التي فرضتها على جبهة الجولان منذ عام ١٩٧٣، والقائمة على قاعدة "إمّا الهدوء الشامل وإمّا الحرب المفتوحة". فمع اشتعال الأوضاع في سورية، ودخول حزب الله على خطّ الأزمة السورية، بدأت «إسرائيل» تستشعر خطر أن يكتسب حزب الله المزيد من أسباب البقاء والتسلّح والخبرة القتالية على نطاقٍ يمكن أن يخلّ بالتفوّق الإستراتيجي الإسرائيلي على جبهتها الشمالية. ويُشار هنا إلى أن الخطوط الحمر التي وضعتها «إسرائيل» تتمثّل في منع إمكانية أن يسيطر حزب الله على الحدود السورية . اللبنانية، أو أن يمثّل وجوده هناك مزيداً من الفرص بالنسبة إليه على مستوى حماية خطوطه الخلفية وتوفير الدعم اللوجستي الضروري بالنسبة إليه في أيّ مواجهة مستقبلية مع «إسرائيل». ولقد وضعت تطورات الأزمة السورية «إسرائيل» أمام ضرورة مراجعة هذه المعادلة التي فرضتها على الجبهات من حولها، فربما يكون الآن من مصلحة «إسرائيل» الإستراتيجية أن تعفي نفسها من ضرورة الذهاب إلى حروب شاملة بفعل حوادث جزئية وموضعية على حدودها. وهو ما سيعطيها حريّة الحركة وحريّة توجيه الضربات الاستباقية وإمكانية استنزاف خصومها بضربات عسكرية موضعية في الأماكن التي ترى فيها ضرورة وإمكانية لتوجيه تلك الضربات، من دون أن تُلزم نفسها بالذهاب إلى حروب شاملة أمام رأيها العام، وضمن تفكيرها وخططها العملانية، خاصة في ظلّ البيئة الإستراتيجية التي تفرضها معالم السياسة الأميركية الراهنة التي تفضّل عدم الدخول في مواجهات عسكرية شاملة وكبيرة في المنطقة. وبناءً عليه، جاءت بداية العام الحالي ٢٠١٦ لتحمل بصورة رسمية بداية تطبيق خطّة خماسية جديدة تحمل اسم "عوز" (جرأة) من المتوقع أن تستمرّ حتى عام ٢٠١٧، وأن تحلّ محلّ "خطّة تيفن" التي جرى اعتمادها للأعوام (٢٠٠٨ – ٢٠١٢). وبموجب الانطباع العام الذي ورد في تحليلات المعلّقين العسكريين في «إسرائيل»، فإن الخطّة الخماسية الجديدة للجيش الإسرائيلي تنصّ، بصورة عامة، على تقليص وحدات سلاح البر، نظراً إلى اندثار خطر الحرب التقليدية البريّة على جميع جبهاتها الحدودية، وآخرها الجبهة السورية، وعلى وجوب زيادة الإنفاق على المشروعات المتعلقة بأجهزة الاستخبارات، وبالقدرات القتالية المتطورة لدى أسلحة الجوّ والبرّ والبحر، وعلى المشروعات المتعلقة بالحرب السايبرانية في شتّى الجوانب (جمع المعلومات الاستخباراتية، في حالتي الدفاع، والهجوم). ويمكن إجمال ما سبق فيما ذكره الخبير الإسرائيلي في معهد أبحاث الأمن القومي في تل أبيب، "مارك هيلر"، حول

تفاعل «إسرائيل» مع موجة "الربيع العربي": "لم تؤدّ جميع التغيّرات الناجمة عن دينامية الربيع العربي إلى تداعيات سلبية تجاه «إسرائيل»، وخصوصاً فيما يتعلق بالمنظومات الإقليمية. وعلى الرغم من ذلك، فإن التحوّلات الجارية تشير فعلاً إلى مخاطر جوهرية. بطبيعة الحال، لا يمكن أن تقرّر «إسرائيل» نتائج هذه الدينامية الداخلية في جوهرها، أو أن تؤثّر حتى في سيرورتها وفي اتجاهاتها. ومع ذلك، يمكنها أن تعتمد بعض الإجراءات لتخفيف حدّة تبعاتها المفزعة والخطرة"! وفي كلّ الأحوال، إن التناقض هو التوصيف الأنسب للموقف الإسرائيلي ممّا يجري في سورية، حيث من الواضح أن إدامة الحالة السورية مُشتعلة، يخدم مصالح «إسرائيل» الظرفية والاستراتيجية في آنٍ معاً. فمصلحتها الحقيقية تتمثل هنا باستمرار نزف الدم والدمار على امتداد الأرض السورية، واستمرار المساس بأرواح الناس مدنيين وعسكريين، وبالبنى التحتية والمنشآت العامة.

لقد وضعت التحولات الجارية في المنطقة عموماً، وفي سورية خصوصاً، «إسرائيل» أمام بيئة سياسية وجيوستراتيجية جديدة دفعت رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو للقول: "إننا نشهد شرق أوسط جديداً مُثيراً وصاخباً وقابلاً للانفجار، وخاصة على حدودنا الشمالية في مواجهة سورية"، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن "إسرائيل تَعمل وفق التطورات المذكورة بمسؤولية واتّزان، ولكن بتصميم أيضاً"، حسب تعبيره. فقد توقّع بنيامين نتنياهو منذ ثلاث سنوات، ومعه وزير شؤون المخابرات والأمن الإسرائيلي (يوفال شتاينتس)، بأن يستمرّ الصراع في سورية لفترات طويلة يتم خلالها استنزاف البلد على كلّ المستويات، علماً أن «شتاينتس» ليس عضواً في الحكومة الأمنية المصغّرة، لكنه على عِلم بأحدث المعلومات المخابراتية وله كلمة مسموعة لدى نتنياهو. إن نظرة ورؤية وزير شؤون الأمن والمخابرات في «إسرائيل» تتطابق مع رؤية وتقديرات الموقف عند رئيس الموساد الأسبق، الجنرال أفراييم هاليفي، الذي تحدث عن أهمية إدامة الحالة السورية على ما هي عليه، وبقاء المواقف الدولية تراوح مكانها لجهة تعثّر الجهود الدولية، بما فيها تعثّر الطريق نحو (جنيف ٣) وتعطيل الحلول المطروحة أو التي قد تُطرح من أيّ طرف دولي مُؤثّر، أو من عدّة أطراف دولية مُؤثّرة، بما فيها الأمم المتحدة.

إن النقاشات في الكيان الصهيوني كانت وما زالت تتمحور حول المكاسب المتوقعة مما يجري في سورية. أي أن النقاشات كانت وما زالت تَصبّ في البحث عن النتائج والمخرجات التي يمكن لها أن تخدم مصلحة «إسرائيل». وقد استمزجت صحيفة (يديعوت أحرونوت)، في عددٍ لها صدر قبل فترة ليست بالبعيدة، مواقف أربع شخصيات أمنية إسرائيلية رفيعة المستوى في هذا الشأن، حيث صبّت تلك المواقف في الاتجاه الذي أكّده الجنرال (غيورا آيلاند) رئيس معهد الأمن القومي الإسرائيلي. هذا فيما أشارت استطلاعات الرأي

المنشورة مؤخراً على صفحات العديد من المطبوعات والصحف الاسرائيلية أن (٧٥%) من الجمهور الإسرائيلي يُحبّذ الحياد في الموقف من الموضوع السوري خوفاً من الانعكاسات المحتملة على الدولة الصهيونية. وعليه، كان الموقف الإسرائيلي وما زال بالنسبة للقضايا التفصيلية حول الأزمة السورية يدفع باتجاه إدامة الأزمة؛ لكنه في المقابل موقف مرتبك جداً، ويحمل معه سوء التقديرات في كلّ منعطف من مُنعطفات الأزمة. في السياق نفسه، وكما يُشير معظم الصحف الإسرائيلية في مقالاتها اليومية منذ عامٍ مضى، أن الخيارات الإسرائيلية تتعدد حول الوضع السوري، وتبدو هناك مروحة كبيرة من الأفكار والتقديرات تبعاً للتعقيدات اليومية على الأرض، والتي باتت لا تفارق ملف الأزمة السورية. وعلى صعيد المعلومات شبه المؤكدة، حصلت تطورات دراماتيكية في انتشار قوات "الجيش الإسرائيلي" في هضبة الجولان أمام خطّ وقف إطلاق النار مع سورية. واشتملت المعلومات التي تمّ تسريبها على عدّة تفاصيل، كان أوّلها استقدام "الجيش الإسرائيلي" إلى هضبة الجولان، ومنذ شباط ٢٠١٤، فرقة عسكرية جديدة؛ وهذه الفرقة تضمّ كتيبة جمع معلومات استخباراتية، وهي مزوّدة بأجهزة رصد استخباراتي متقدّمة من نوع (MARS) وبمنظومة استخبارات (الصيّاد) من إنتاج شركة (ألبيك). وهذه المنظومة قادرة على اكتشاف وتحديد الأهداف المتحرّكة على الأرض، وتحليل مسارها وأهدافها، ونقل المعلومات بسرعة إلى القوات المنتشرة في المنطقة.

إن «إسرائيل» التي أفشلت التيار القومي واليسار العربي في حرب حزيران ١٩٦٧، وأفشلت خطّ ما يُسمّى "الاعتدال العربي" برفض مبادراته السلمية المتكرّرة، من مصلحتها أن تُفشِل التيار الديني الصاعد و«الربيع العربي» في تجلّياته الإيجابية إن وجِدت، وأن تضع الجميع أمام حقيقة تفاوت القوّة في المنطقة لمصلحتها. من ناحية أخرى، تعتزم أميركا والغرب التعويض عمّا ارتكباه من أخطاء في سورية. ولذلك يحاولان تطويع الأزمة السورية عبر الصيغة الجديدة التي يريدانها. وبناءً على ذلك، فإن اعتماد واشنطن لنهج جديد قاعدته الانكفاء إزاء سورية لم يأت اختيارياً، بل هو أمر فُرِض عليها فرضاً، وجاء نتيجة صمود الجيش العربي السوري مدعوماً من محور المقاومة. وممّا لا شكّ فيه أنّ المرحلة المقبلة في الشرق الأوسط تطرح تحدّيات وتهديدات كبيرة أمام الرئيس الأميركي الجديد، بسبب نموّ وتطوّر دول على حساب السياسة الأميركية التي رسمها الرئيس باراك أوباما طيلة فترة حكمه للولايات المتحدة؛ ومنذ دخول أوباما إلى البيت الأبيض سنة ٢٠٠٩ والسياسات الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط مشتّتة وغير مدروسة، بدليل أنّ دول الشرق الأوسط اتجهت نحو وضعٍ أكثر فوضوية. وتتلخص هذه السياسة في خسارة واشنطن لمصداقيتها، وخسارة لقب ما هو أهم بأن أميركا هي القوّة العظمى في العالم؛ إضافة إلى التهديدات الخلّبية الكاذبة لأوباما التي صدّع رؤوسنا بها في المنطقة، وخاصة ضدّ الرئيس بشار الأسد والجمهورية الإسلامية في إيران. لذلك، لا

يجب أن تدفع خطابات المرشّحَيْن الأميركيين في سباق الرئاسة: دونالد ترامب، وهيلاري كلينتون، إلى الاعتقاد بأنّ ثمّة اختلافاً في السياسة الأميركية الرسمية الخارجية، لمن سيتولّى منصب رئيس الولايات المتحدة. فقد يكون صحيحاً وجود بعض الهوامش للاختلاف، لكن السياسة الأميركية الاستراتيجية واحدة، وهي الدعم المطلق لـ«إسرائيل» والحفاظ على أمنها وتفوّقها العسكري؛ ويتّضح ذلك من خلال اعتبار كلينتون القدس عاصمة أبدية لـ«إسرائيل»، أما ترامب الذي يعادي المسلمين في أميركا، فقد أصدر في عام ٢٠١٣ شريط فيديو يساند فيه رئيس حكومة الاحتلال نتنياهو، أثناء الانتخابات الإسرائيلية ودعمه فكرة "الدولة اليهودية". لذلك، فإنّ النقطة الرئيسة تتمثّل في أنّ السياسة الأميركية لا يتخذها أفراد، بل هي نتاج تفاعل بين مؤسسات مختلفة تعبّر عن ميزان القوى داخل النخبة الحاكمة؛ فهي نخبة لا فرد واحد. بالتالي نحن نلاحظ أنّ السياسة الأميركية على المستوى الإستراتيجي تتّسم بنوع من الاستمرارية والديمومة، ولا سبيل لتوقّع أيّ تغيير في السياسة الأميركية. والمتابع لسياسة أميركا تجاه سورية خلال الأزمة، يجد أنّ الإدارات الأميركية المتعاقبة اعتمدت سياسة إشغال واستنزاف سورية. فما أن تهدأ جبهة مواجهة حتى يتم فتح جبهة أخرى، كي تنصرف الدولة السورية عن الاهتمام بالتطوّر وامتلاك وسائل القوّة والتصدّي للأطماع الصهيونية.

**«إسرائيل» والمعارضات المسلّحة في سورية:**

من منطلق تحديد المصلحة الاستراتيجية الإسرائيلية بضرورة التدخل في سورية، طالب رئيس مركز أبحاث الأمن القومي، اللواء عاموس يادلين، وبشكل واضح وصريح، بضرورة العمل على إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وقارن يادلين، بين التهديد الذي يشكّله الرئيس الأسد، تحديداً لكونه جزءاً من محور المقاومة، بصفته الخطر الأكبر على «إسرائيل»، وبين تهديدات تنظيمي «داعش» و«القاعدة» ومثيلاتهما، ليخلص إلى أن التهديد الأول هو المركزي الماثل أمام «إسرائيل» ومصالحها، فيما الثاني هامشي لا أكثر. وكشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، عن تطوّر لافت في المقاربة الإسرائيلية لمسألة التعاطي مع المعارضات المتعدّدة الجنسيات، عبر إقامة الجيش الإسرائيلي "وحدة ارتباط" خاصة مع السكان السوريين في الجولان؛ وهو تطوّر يعيد الذاكرة إلى فترة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، ووحدة الارتباط التي سبقت هذا الاحتلال في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، تحت المسمّى نفسه. صحيح أن الجيش الإسرائيلي، الذي أقرّ بإقامة الوحدة، سارع إلى التأكيد عبر مصدر عسكري رفيع جداً أن "إسرائيل لا تنوي أن تقيم في الجولان إطاراً كالذي كان قائماً في جنوب لبنان"، في إشارة منه إلى "الحزام الأمني" الذي أُدير مباشرةً من قِبل الضبّاط الإسرائيليين حتى عام ٢٠٠٠. لكن القرار الجديد يشير إلى تعميق الجيش الإسرائيلي لتدخله في

سورية، قياساً بالفترة الماضية، دون أن يشير بالضرورة إلى استنساخ التجربة اللبنانية. تقرير «يديعوت أحرونوت» أشار إلى أن "مأسسة العلاقات" بين الجيش الإسرائيلي وجهات معارضة في الأرض السورية، وتحديداً ما يتعلق بعناصر ممّا يُسمّى "الجيش السوري الحر"، وبصورة غير مباشرة مع تنظيم "القاعدة" وجهات متطرّفة أخرى، يعني توحيد الجهود وتركيزها في إطار واحد، لتحقيق المصالح الإسرائيلية، عبر التدخل المباشر وغير المباشر. كذلك، أوضحت الصحيفة أن "وحدة الارتباط" الجديدة ستكون تابعة لقيادة المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي، وهي تحلّ مكان كلّ الأطر التي كانت تشغل وتدير الاتصالات في الماضي، ومن بينها نقل "المساعدات الإنسانية" وتقديم العلاج للجرحى في المستشفيات داخل «إسرائيل»، لافتة إلى أن الإطار الجديد (وحدة الارتباط) سيستوعب ضبّاطاً وأفراداً ذوي اختصاص في المجال اللوجستي والطبّي والإنساني، إلى جانب عناصر أخرى لإدارة العلاقات مع الجهات المدنية في الجانب السوري من الجولان؛ وهي العبارة التي تخفي في طيّاتها الإشارة إلى ضبّاط شعبة الاستخبارات العسكرية، التي يوكل إليها إدارة هذا النوع من العلاقات والاتصالات.

مأسسة العلاقات بين الجيش الإسرائيلي والجهات النافذة في سورية من المسلّحين، ليست بالضرورة توطئة للتدخل العسكري. وليست بالضرورة مقدّمة لاحتلال أراضٍ وإقامة حزام أمني و(جيش لحد) سوري. لكنّ الشكل أو التسمية (وحدة الارتباط)، تدفع إلى التفكير في هذا الاتجاه. وفعلياً، لا يوجد ما يشير أو يدلّ على تغيير في التوجهات الإسرائيلية تجاه الحرب السورية، وإمكان زيادة منسوب التدخل بشكل واسع كما حصل في لبنان؛ علماً بأن الظرف والقدرة والأهداف مغايرة ومختلفة بين الواقع اللبناني في سبعينيات القرن الماضي والواقع السوري الحالي. وأيّ مغامرة إسرائيلية من هذا النوع من شأنها أن تسحبها إلى مستنقع لا يعرف عمقه، وأن تجرّ إليها النار التي حاولت الابتعاد عنها طوال السنوات الماضية، خاصة أن الجهات المسلّحة على الجانب السوري من الحدود لا تشكّل تهديداً فعلياً على «إسرائيل». بل هي لا تملك توجّهاً للإضرار بها. وهي من ناحية نظرية وعملية تشكّل حائلاً صاداً لأعداء «إسرائيل»، بما يشبه بالنتيجة حزاماً أمنياً، بلا تسميات.

في هذا السياق، ثمة شهادة لمسؤول أمني إسرائيلي وباحث إستراتيجي في مركز بيغن ـ السادات، يُدعى مردخاي كيدار، كفيلة لتبرز مدى الترابط الوثيق بين «إسرائيل» وجبهة النصرة. «كيدار» قال في ندوة حول موقف «إسرائيل» من جبهة النصرة في سورية، وكذلك انطلاق نشاطها في مصر ثم تجذّرها في العراق: إن أهداف تنظيم القاعدة بكلّ أجنحته تتطابق مع مصالحنا وأهدافنا. ولترسيخ وتعضيد هذه الرؤية قال: إن جبهة النصرة إذا ما حقّقت انتصاراً في سورية فستكون النتيجة:

– تقويض الجيش السوري، وهو القوّة العسكرية الوحيدة التي ظلّت تقف على خطّ المواجهة مع «إسرائيل».

– تقويض الدولة السورية وتقسيم سورية إلى أكثر من أربع دول.

واعتبر أن قرار جبهة النصرة باعتبار حزب الله هو العدوّ الذي يتوجب قتاله ومحاربته بلا هوادة، قرار يحقّق مصلحة إستراتيجية كبيرة بالنسبة لـ«إسرائيل»، وهي كانت ستدفع ثمناً باهظاً لو أنها تولّت هذه المهمة بنفسها مرّة أخرى، مثلما أخفقت في عام ٢٠٠٦ عندما خاضت الحرب بدون تحقيق نتائج حاسمة على الأرض اللبنانية.

اما آفي ديختر، رئيس الاستخبارات الإسرائيلية السابق، فارتأى الدخول المباشر والعلني على خط الأزمة السورية والمجاهرة في دعم معارضي الرئيس بشار الأسد، في موقفٍ سبقه الكثير من الدعوات التي أطلقها معارضون سوريون للاحتلال الإسرائيلي بتقديم الدعم المباشر لهم في مواجهتهم مع القيادة السورية. ومن تصريحاته:"جيراننا أهل الشام.. أبناء الشعب السوري تحيّة طيّبة وبعد، كإنسان، كمواطن إسرائيلي، كنائب في البرلمان الإسرائيلي، أستغرب وأتألّم من سكوت العالم عن هذه –الجرائم البشعة– التي تقوم بها قوات الأمن السورية ضدّ الناس الأبرياء، في كلّ بقاع سورية من شمالها إلى غربها... أنا أعتذر لأن إسرائيل ممنوعة من تقديم أي مساعدة للشعب السوري لأسباب مفهومة. ولكن أين الدول التي تستطيع أن تعمل ضد النظام السوري لوقف المذابح، لوقف المجازر، الصديق وقت الضيق"! والقناة العاشرة في التلفزة الإسرائيلية علّقت على كلام «ديختر»، وكيف تلقّى الكثير من الإشادات من المعارضة السورية على موقفه هذا. «ديختر» كان سابقاً رئيساً للشاباك (الأمن العام الاسرائيلي)، واستغلّ حقيقة أنه يتحدث اللغة العربية المحكية، ووضع على شبكة الإنترنت فيلماً بالعربية يدعو فيه العالم إلى التجنيد لمصلحة المتمردين السوريين. ردود الفعل السورية لم تتأخر، حيث عرض الإعلام السوري هذا المقطع من الفيلم الذي وضعه «ديختر» على الإنترنت، معلّقاً: "حقاً إنه زمن العجائب. فالملايين التي يسأل عنها ديختر هي ذاتها من شهد عام ٢٠٠٢ إنسانيته في مخيّم جنين بفلسطين، حيث أشرف شخصياً على رسم ديموقراطية كيانه بمجزرة أودت بحياة المئات من أبناء المخيّم الذين دمّرت دبابات ديختر وجرّافاته منازلهم".

كلام «ديختر» عن دعم المعارضين السوريين سبقته دعوة صريحة لـ«إسرائيل» من قِبل ما يُسمّى تنسيقية حمص في المعارضة السورية، لدعمها عملياً. وقد جاء في الدعوة: "أيها السيّدات والسادة... يا أحرار «دولة

إسرائيل»، من عرب ويهود، ودروز وروم، وكافة مكوّنات المجتمع الإسرائيلي، السلام عليكم، شالوم. بداية أنا هنا لكي أعبّر عن شكري لكم عن دعمكم وتضامنكم مع ثورة الحريّة والكرامة. أرجو أن توصلوا رسالة إلى الشعب الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية نطالبكم فيها بدعم الثورة السورية، ثورة الحرية والكرامة، أيها السادة أيها الحضور، عدوّنا وعدوّكم اليوم واحد. نحن نريد الحريّة والأمن والسلام، وأنتم تريدون الأمن والسلام؛ معنى هذا هدفنا واحد وعدوّنا واحد. لذلك من مصلحة «إسرائيل» والشعب الإسرائيلي دعم مطالبنا للتخلص من النظام السوري الداعم لإيران وحزب الله. وأخيراً أشكر ابن الجولان البار النائب أيوب القرا ومستشاره الأستاذ مندي صفدي، والسلام عليكم"!

أيوب قرا الذي يشغل منصب نائب وزير ما يُسمّى تطوير الجليل والنقب الإسرائيلي، كان نفسه كشف في الثامن والعشرين من أيار –العام الماضي– عن طلب تلقّاه من المعارضة السورية لطلب العون الإسرائيلي، بداعي دعم فعالياتهم ضدّ القيادة السورية. قرا، حسب قوله، أحال الطلب المذكور إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، طالباً منه استخدام نفوذه في المحافل الدولية لزيادة الضغط على سورية؛ وكانت رسائل دعم وتضامن من إسرائيليين تدفقت على مواقع المعارضة السورية عبر «الفايسبوك». أما في معرض ما أدلى به بعض التقارير الإعلامية، فقد تمّت الإشارة وفق هذه التقارير إلى أن «إسرائيل» ترغب بالانتقام من "النظام السوري" على المساعدات التي كان يقدّمها . وما يزال . لحزب الله خلال حرب لبنان الثانية، واستضافة هذا "النظام" للمنظمات والفصائل الفلسطينية، وتحالفه مع إيران، ورفضه التعاون والتعامل مع «الرسائل» الإسرائيلية والأمريكية. كذلك، فإن تقريراً بريطانياً أُعِدّ مؤخراً، كشف أن المخابرات الإسرائيلية تغلغلت خلال السنوات الأخيرة في المعارضة السورية على نحوٍ غير مسبوق، مالياً وسياسياً. وبحسب التقرير الذي حمل عنوان "إسرائيل ومنظمات المعارضة العربية في حقبة المحافظين الجدد"، فإن جهاز الموساد الإسرائيلي تولّى تمويل ثلاثة مشاريع سياسية وإعلامية سورية معارضة على الأقل، خلال السنوات الخمس الأخيرة، متّبعاً طُرقاً ملتوية في التحويلات المالية بحيث يغدو من الصعب تتبّعها بنكياً. وجاء في التقرير الواقع في ١٢١ صفحة، ويحمل تاريخ ١٠ آذار ٢٠١٢، أن ضابط أمن السفارة الإسرائيلية السابق في واشنطن، الملازم الأول الاحتياط في الموساد نير بومس، وفّر منذ العام ٢٠٠٤ ولغاية نهاية العام ٢٠٠٩، ملايين الدولارات من موازنة «الموساد» لصالح مجموعات سورية سياسية وإعلامية معارضة، أبرزها حركة العدالة والبناء وقناة بردى الناشطتان انطلاقاً من لندن. كما وفّر تسهيلات لوجستية لبعض قيادات تحالف (إعلان دمشق) في الخارج وناشطين في جبهة الخلاص الوطني، وتمويلاً لإعداد تقارير تتعلق بالوضع الاجتماعي والسياسي السوري الداخلي. ويقول التقرير إن جهاز الموساد قام بتحويل ملايين الدولارات إلى عدد من مؤسسات التمويل، سواء

منها التي يديرها الموساد بشكل مباشر، مثل مؤسسة "منشقّو الإنترنت" Cyber Dissidents و"مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية" FDD، أو تلك التي تتبع المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، مثل "الموقف الأميركي للدفاع عن الديمقراطية" ED. وقد تولّت هذه المؤسسات، بدورها، تقديم الأموال لهؤلاء المعارضين. وفي التفاصيل التي أوردها التقرير، جاء أن علاقة نير بومس مع حركة العدالة والبناء بدأت في آب في العام ٢٠٠٧، عندما سافر كلٌ من مسؤولي الحركة، أنس العبدة وأسامة المنجد، إلى واشنطن حيث اجتمعا به، أي ببومس، مرّات عديدة على مدى أسبوعين، تخلّلتها لقاءات مع مسؤولين في وكالة المخابرات المركزية الأميركية ومسؤولين في عدد من المؤسسات التابعة للمحافظين الجدد. وبحسب التقرير، فإن بعض هذه الاجتماعات عقِد في مكتب جبهة الخلاص الوطني التي كان يقودها عبد الحليم خدّام، والمراقب العام للإخوان المسلمين السوريين، قبل انسحاب هؤلاء منها لاحقاً؛ بينما عقِد بعضها الآخر في مقرّ السفارة الإسرائيلية بحضور النقيب احتياط أورين أنوليك، مستشار الشؤون السياسية في السفارة ومسؤول محطّة الموساد في واشنطن. ويقول التقرير إن الاجتماعات التي عقدها أنس العبدة مع نير بومس وغيره من المسؤولين الإسرائيليين والأميركيين في واشنطن، ثم في أماكن أخرى بأوروبا، تمخّضت عن الاتفاق على تمويل العديد من نشاطات الحركة السياسية والإعلامية، وعلى رأسها إنشاء محطّة تلفزيونية أنشِئت لاحقاً باسم «بردى»، ومركز أبحاث باسم «المعهد الدولي للدراسات السورية» لم يصدر منذ إنشائه قبل حوالي ثلاثة أعوام سوى تقرير واحد بعنوان "البعث الشيعي في سورية ١٩٩١ . ٢٠٠٧»! ويبدو أن هذا المعهد الوهمي، غير المسجّل في أيّ مكان، إنما جرى تأسيسه فقط كواجهة لتقارير «الموساد»، ولإصدار التقرير المذكور الذي أعدّته وحدة الأبحاث السورية في جهاز الموساد، والذي أعلنه أنس العبدة باسمه خلال مؤتمر صحفي في نيسان ٢٠٠٨ في لندن، لكن دون أن يضع عليه اسمه، وفق ما يشير إليه التقرير. ويكشف التقرير أيضاً أن كلاً من الدكتور رضوان زيادة والناشط عمّار عبد الحميد «لعبا» تحت إشراف نير بومس، دوراً محورياً في عملية إيصال الأموال الإسرائيلية أو الأميركية التي خُصّصت لإنشاء محطة "بردى" التلفزيونية؛ فضلاً عن قيام بومس بتأمين التمويل للنشاطات الخاصة التي يقوم بها عمّار عبد الحميد بنفسه، وبشكل خاص تمويل مشروع "ثروة" وتأمين منحة بحثية للدكتور رضوان زيادة في المعهد الأميركي للسلام خلال الفترة ٢٠٠٧ . ٢٠٠٨. ويكشف التقرير عن أن واحدة من المهمّات الرئيسية التي أنيطت بـ "مشروع ثروة" هي "تجنيد عملاء للموساد داخل سورية عبر استكتاب البعض لمقالات وتقارير مقابل أجور مالية، جرى تحويلها عبر أحد البنوك اللبنانية في بلدة شتورا القريبة من الحدود السورية".

كلّ ما سلف ذكره قليل في حضرة ما تمّ إعلانه بالصوت والصورة من مفاخرة قادة وأعضاء في المعارضة السورية بالعلاقة مع «إسرائيل». وكلّ اجتماعات المعارضة التي يحضرها السفراء الأجانب يكون السفير الإسرائيلي موجوداً فيها وراء الكواليس، سواء في اسطنبول أو في قطر أو أيّ مكان آخر، للدرجة التي يجزم فيها مراقبون بأن الطيف الإسرائيلي والحضور الصهيوني ثابت وموجود، وأن هناك علاقة محكمة بين الطرفين. وبتاريخ ١٩ نيسان ٢٠١٢، نشرت جريدة (الأخبار) اللبنانية عدداً من المراسلات التي وردت إلى البريد الإلكتروني لرئيس ما يُسمّى المجلس الوطني السوري آنذاك برهان غليون وصدرت عنه، وبينها واحدة مع مراسلة القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي التي طلبت مقابلة. كذلك، فإن عبد الحليم خدّام هو اسم لطالما ردّدته وسائل إعلام العدو وعرّفت به بأنه السوري الذي قطع مسافة خمس ساعات من فرنسا إلى بروكسل لإجراء مقابلة مع القناة الإسرائيلية، وطرح خلالها ما يُحضّر لسورية من مشاريع تبدأ بإسقاط الدولة السورية لتنتهي الأمور بعقد اتفاق سلام مع «إسرائيل»! وعلي صدر الدين البيانوني، المراقب العام السابق للجماعة الاسلامية في سورية، ثاني معارض سوري يقوم بمقابلة مع القناة الثانية الاسرائيلية يقول فيها إن «إسرائيل» موجودة ويحقّ لها أن تعيش بسلام! وعبارة " أجل بالطبع نحن بحاجة لـ«إسرائيل» دائماً «هي عبارة ردّدتها المعارِضة السورية بسمة قضماني، التي لم تخجل من حضور معرض للكتاب في فرنسا مخصّص للكتّاب الإسرائيليين فقط، حيث كان جميع حضوره يهوداً وإسرائيليين باستثنائها لوحدها كسورية الأصل. قضماني التي فاخرت بحبّها لكيان العدو، كرّرت القول على مسامع اليهود: أنا أرتاح أكثر وأهتم أكثر بكثير عندما أتكلّم مع شخص إسرائيلي، فضلاً عن شخص يشبهني. أما برنار هنري ليفي، المنظّر الصهيوني المعروف، فلم تعد قصّة تواصله مع المعارضة السورية بالمخفيّة، لا سيّما بعد الذي كشفه من تفاصيل مثيرة عن لقاءاته ومفاوضاته مع العديد من رموز المعارضة السورية في الخارج، وصلت لتنظيم مؤتمر لدعم ما يُسمّى الثورة في سورية بحضور شخصيات معارضة، من بينها لمى الأتاسي الناطقة باسم الجيش الحر. وكشف «ليفي» فيما بعد أن معركة الكواليس بدأت بلقائه معارضين وضبّاطا منشقّين سوريين ممّن يقول إنهم يؤيدون التدخل الدولي. وبعيداً عن الكواليس، ظهر مراسل القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، إيتي إنغل، في الأراضي السورية متسلّلاً عبر الحدود المحاذية لتركيا، بمساعدة المعارضة السورية. وبعد التجوّل بأمان أظهر تقرير أعدّه هذا المراسل، من داخل سورية، كيف طمأنه عناصر الجيش الحر ومرافقه بأنهما سيكونان في أمان حيث أدخلوهما إلى مناطق تواجدهم وانتشارهم وتمّ التقاط الصور لبعض برامجهم، مع التأكيد أن جميعهم علموا أنه مراسل لقناة إسرائيلية!

ومن المعلوم أن الدعم الإسرائيلي للجماعات الإرهابية المعارضة لم يقتصر على التشجيع والمساندة والتصفيق. فقد دخل الكيان الصهيوني في الحرب الدائرة بصواريخه وذخائره؛ ومراراً وجدت الأسلحة الإسرائيلية بيد الإرهابيين وفي مناطق متفرّقة من أنحاء سورية. فمن منّا لا يُذكر تاريخ الثلاثين من كانون الثاني ٢٠١٣، عندما كان مجمع الأبحاث العلمية في جمرايا بريف دمشق في مرمى الأهداف الإسرائيلية... دخول مباشر هو الأول من نوعه منذ بدء الأزمة... طائرات حربية إسرائيلية اخترقت المجال الجوّي السوري وقصفت أحد مراكز البحث العلمي المسؤولة عن رفع مستوى المقاومة والدفاع عن النفس... هذا الاستهداف سبقته محاولات عديدة فاشلة من قِبل المجموعات الإرهابية للاستيلاء على الموقع المذكور. وفي الخامس من أيار، عاود الكيان الصهيوني ضرب الهدف ذاته، إضافة إلى مواقع عسكرية سورية، بما فيها «الفرقة ١٤»، وهي وحدة للدفاع الجوّي في الصبورة غرب العاصمة السورية. إن هذا العدوان الإسرائيلي السافر يأتي تأكيداً على التنسيق بين "إسرائيل" والمجموعات الإرهابية والتكفيريين التابعين لجبهة النصرة، إحدى أذرع القاعدة.

ثمّة أيضاً مضمون رسالة بعثت بها في حينه وزارة الخارجية السورية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن. واعتبرت الحكومة السورية أن الهدف من الهجوم الإسرائيلي هو "تقديم دعم عسكري مباشر للمجموعات الإرهابية بعد فشل محاولاتها مؤخراً في تحقيق السيطرة على الأرض". وفي هذا السياق، يبيّن متابعون كيف أن المعارضة حاولت الاستفادة من الغارة المصوّرة، والتي شنّتها صديقتها «إسرائيل»، لافتين إلى الهتافات التي علت حينها ترحيباً، وإلى الهجوم الذي حصل على مواقع للجيش السوري بعد دقائق قليلة. ومن القرائن الدامغة أيضاً على ارتباط المجموعات المسلّحة بـ«إسرائيل» موجة اغتيالات طالت العلماء السوريين، إذ شهدت سورية موجة اغتيالات في صفوف العقول المفكّرة، فاغتالت مجموعات إرهابية مسلّحة تابعة لما يُسمّى الجيش السوري الحر في حمص كلاً من الدكتور حسن عيد، رئيس قسم جراحة الصدر في المستشفى الوطني بحمص، في ٢٥ أيلول ٢٠١١، والمهندس أوس عبد الكريم خليل، الخبير في الهندسة النووية، والقائم بالأعمال في جامعة البعث، في ٢٨ من الشهر نفسه؛ وكذلك اغتيل الدكتور محمد علي عقيل، نائب عميد كليّة هندسة العمارة، ووكيلها العلمي بحمص، في ٢٦ من الشهر المذكور، فيما لقِي غيرهم أيضاً شهادته في سبيل العلم والوطن على يد المجموعات التكفيرية. الأيادي الإجرامية طالت علماء الدين أيضاً، فاغتيل العلاّمة محمد سعيد رمضان البوطي، في ٢١ آذار من العام ٢٠١٣، في محاولة لإسكات الأصوات المعتدلة؛ وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أن هناك استهدافاً من المعارضة لصالح الاستخبارات الإسرئيلية التي تحركت على الأرض مباشرة، أو بواسطة بعض القوى التي تأخذ من ستار المعارضة حجّة لهذا الحراك. ولعلّ ما كان قد أدلى به قائد ما يُسمّى (ألوية الفرقان) في سورية محمد الخطيب لقناة الجزيرة،

خير دليل على العلاقة الحميمة، حيث شدّد في مداخلته على أن الجماعات المسلّحة لن تتوجه تجاه «إسرائيل»، ولن يكون لها أيّ أعمال معادية تجاهها. وأكد محلّلون أن هناك نوايا مبيّتة تُشبه نوايا العميلين سعد حداد وأنطوان لحد في جنوب لبنان؛ أي التحضير لمنطقة عازلة أو ما يُسمّى «الجدار الطيّب» بين الجيش السوري الحر و«إسرائيل».

إيهود يعاري، الباحث في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، قال إن المساعدات الإسرائيلية بدأت مجرّد مساعدات إنسانية. ولكن مع السماح بدخول مئات المصابين من المسلّحين إلى الأراضي المحتلة للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية، الأمر الفضيحة لم يقتصر فقط على تلقّي (ثوّار سورية) العلاج في مستشفيات تل أبيب، وإنما في زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو للمصابين من الإرهابيين السوريين، حسب ما أكدته وسائل الاعلام الإسرائيلية؛ والتي نقلت أيضاً أن المعارضة السورية تُثمّن وقوف نتنياهو إلى جانب ما سمّته جرحى الشعب السوري، وأن وقوف نتنياهو العلني إلى جانب الجرحى السوريين، يُعتبر رسالة مهمّة للشعب السوري. وأما عن أحدث ما كُشِف النقاب عنه في هذا الصدد، ما أعلنه أحد الضبّاط النمساويين الذين عملوا ضمن قوّة الأمم المتحدة لمراقبة فصل القوّات في الجولان "إندوف"، من "أن حجم التدخل الإسرائيلي فيما يجري في بعض القرى بالجولان لجهة دعم المجموعات الإرهابية المسلّحة هو كبير جداً، ويشمل كلّ المجالات اللوجستية والعسكرية والطبّية". وأكد الضابط النمساوي الذي رفض الكشف عن اسمه، وهو في طريق عودته إلى بلاده عبر الأراضي المحتلة، وجود غرفة عمليات مشتركة بين العصابات الإرهابية المسلّحة و«إسرائيل» تعمل على تنسيق وصول المساعدات إلى الإرهابيين، وفي نفس الوقت استقبال «إسرائيل» للجرحى من الإرهابيين، وهم كُثر، لعلاجهم في مستشفيات ميدانية وأخرى في المستوطنات الإسرائيلية القريبة، وتحديداً في مستشفى زئيف بمدينة صفد. وكشف الضابط النمساوي أن منطقة فصل القوّات بين سورية و«إسرائيل» استُخدمت لعمليات التفاف ودعم للإرهابيين، حيث انتقل العديد منهم في فترات معيّنة خلال الأشهر الأخيرة من بلدان مجاورة لـ«إسرائيل»، ومنها انتقلوا إلى داخل مناطق الجولان المحتل، وذلك لدعم المجموعات الإرهابية المسلّحة.

**بيع الجولان: رمزعمالة المعارضة المرتهنة للشيطان**

رغم أن سورية، حتى قبل سقوطها في مستنقع «الحرب الأهلية»، كانت فاقدة لأية قدرة عسكرية لشنّ حرب ضد «إسرائيل» بهدف استعادة هضبة الجولان المحتلة، إلاّ أن الدولة العبرية كانت تدرك أن ذلك لن

يرتّب عليها تغييراً في وضعها كأراضٍ محتلّة وفقاً للقانون الدولي. وطالما أن سورية كانت قد أبدت منذ مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩٢ استعدادها للدخول في مفاوضات مع «إسرائيل» لأجل تسوية الصراع معها، فإن احتفاظ هذه الأخيرة بالجولان إلى الأبد سيظلّ محلّ شكّ كبير، إلاّ اذا تفكّكت الدولة السورية وأصبح من الصعب أو المستحيل تحديد الجهة التي يمكن أن تطالب بهذه المنطقة مستقبلاً. من هذا المدخل رأت «إسرائيل» أن دفع سورية نحو الانقسام والتفتّت، وإن كان سيزيد من المخاطر الأمنية على حدودها الشمالية لفترة طويلة، إلاّ أنه سيضمن التشكيك في المشروعية القانونية لمطالبة أيٍ من الدويلات التي ستنشأ . حال تفكّك سورية . بالجولان؛ وبالتالي يصبح ضمّها ليس فقط أمراً واقعاً بحكم الاحتلال الإسرائيلي لها منذ عام ١٩٦٧، بل أمراً من الممكن إعطاؤه شكلاً شرعياً وفق القانون الدولي في مرحلة لاحقة. ولم يرتّب الطموح الإسرائيلي في هذا الصدد التدخل المباشر لتحقيقه، حيث تكفّلت أطراف أخرى بالقيام بهذا الدور. فالولايات المتحدة التي كانت قريبة من توجيه ضربة عسكرية لسورية لإسقاط نظام الأسد في آب ٢٠١٣، لم تكن واثقة من أن هذا التدخل سيُنهي الحرب الأهلية هناك؛ بل أظهرت النقاشات التي جرت بين أوباما ومعاونيه، والتي سرّبتها الصحف الأمريكية في حينه، أن إدارة اوباما كانت تخشى في حال تدخلها عسكرياً في سورية من تكرار ظواهر الفوضى وانتشار الميليشيات الجهادية هناك كما حدث في العراق وليبيا؛ وانتهى الأمر بتراجع أوباما عن تهديداته بضرب نظام الرئيس الأسد. وعلى فرض أن الولايات المتحدة كانت قد غامرت بتنفيذ ضربة عسكرية أدّت إلى إسقاط النظام، فإن انتشار الفوضى في جوار «إسرائيل» الإقليمي، وإن كان سيزيد من مشكلاتها الأمنية، إلاّ أنه كان سيحقّق لها ضمان تفكّك الدولة السورية، وبالتالي الاستمرار في السيطرة على الجولان لسنوات طويلة حتى تستقرّ الأوضاع هناك. وقد يكون السيناريو الأقرب لحالة الاستقرار هو نشوء دويلات على أنقاض سورية الموحّدة. وبالتالي يصبح من السهل المحاججة بحقّ «إسرائيل» قانونياً في ضمّ الجولان إليها بشكل نهائي بحجّة حماية أمنها القومي! أما عدم التدخل الأمريكي، والذي صار أمراً واقعاً، فقد أفاد «إسرائيل» من حيث إطالة أمد الحرب واستمرار عملية توريط حزب الله وإيران فيها؛ وهو في الوقت ذاته لم يلغ إمكانية تفكّك سورية مستقبلاً وتحقيق الهدف النهائي لـ«إسرائيل» بضمّ الجولان بشكل قانوني.

خالد خوجة، أحد أعضاء المجلس السوري المعارض في تركيا، اعتبر أن مصلحة كيان الاحتلال تكمن في إسقاط النظام السوري. الرسالة جاءت بعد تصريحات عضو الكنيست الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ، والتي كشف فيها عن وجود اتصالات مكثّفة مع مسؤولي مجلس اسطنبول. وعلى ما يبدو، فإن تل أبيب تبني آمالاً عريضة على المواقف الودّية التي أطلقها معارضون سوريون تجاه العلاقات مع «إسرائيل» في حال وصولهم إلى السلطة، بعد أن جاهروا بنيّتهم التزام التسوية مع «إسرائيل» والعداء للمقاومة. فمنذ اليوم الأول لظهور ما

يُسمّى المعارضة السورية في الخارج، كانت هذه المعارضة تحظى بالدعم الإسرائيلي. وقد لاحظ التلفزيون الإسرائيلي عدم وجود العلم الإسرائيلي والأميركي بين الأعلام التي يُحرقها المعارضون السوريون. وحول رسالة المعارضة السورية المزعومة في الخارج إلى القيادة الإسرائيلية، قال الكاتب والمحلّل السياسي الدكتور أحمد جمعة: إن الموضوع ذو شقّين: الأول هو علاقة المعارضة السورية بـ«إسرائيل». إنها علاقة واضحة، هؤلاء الناس بقوا في الغرب وساكنون في الغرب من حوالي ٢٠ إلى ٢٥ سنة، وكانت علاقتهم جيّدة جداً مع الإسرائيليين مع مراكز البحوث الإسرائيلية قبل "الربيع العربي". وقبل الحرب على سورية كانت علاقتهم جيّدة جداً بالإسرائيليين، والآن أصبحوا ممثّلين بمجلس اسطنبول، وما زالت علاقتهم جيّدة. وقال المذيع الإسرائيلي إنه يتكلم معهم للظهور على التلفزيون الإسرائيلي؛ هذه علاقة غير مستغربة. أما العلاقة مع «إسرائيل»، أو حاجة «إسرائيل» للقضاء على سورية، وهو الشقّ الثاني، فلا تحتاج إلى كثير شرح ولا تحتاج إلى براهين. وما كان المطلوب من الثورات العربية أو الربيع العربي إلاّ تقديم اعتماد للرأي العام الغربي. وقد طُلب من الغنّوشي (في تونس) أن يقول أنه سيسمح بالبكيني وسيحافظ على حقوق المرأة لتبييض صفحته أمام الغرب. برهان غليون قبل ذلك قال: عندما نصل إلى السلطة سنقطع علاقاتنا مع إيران وحزب الله. وغيره قال: عندما نصل إلى السلطة سنتفاوض على موضوع الجولان؛ هذه كلّها رسائل للغرب وللرأي العام الغربي حتى يبرّر الغربيون لشعبهم التدخل في الشؤون السورية. وعن الدعم العربي، القطري . السعودي تحديداً، والدعم الإسرائيلي لمعارضي الرئيس السوري بشار الأسد، قال الدكتور جمعة :هذا الدعم الآن ظهر على العلن؛ أما في الكواليس، فمنذ ٢٠ ومنذ ٣٠ سنة كان الكلام عن التعاون الخليجي . الأميركي . الإسرائيلي. رأينا زمن عبد الناصر ماذا حصل. كيف تعاملوا مع الرئيس عبد الناصر، ثمّ كيف دفعوا بالسادات لتوقيع كامب ديفيد، وكيف ضغطوا على ياسر عرفات لتوقيع أوسلو والذهاب إلى رام الله، وكيف موّلوا هذه الأمور كلّها.

**الخوف الإسرائيلي من تعافي سورية:**

«إسرائيل»، الباحثة عن استمرار وجودها في الشرق الأوسط كجسم غريب، ترغب في معادلة قائمة على أساس أن يبقى المحيط المؤثّر على أمنها ومصالحها في جحيم النزاعات والصراعات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أو في ما أسماه الكاتب الإسرائيلي عاموس هارئيل بـ"اللااستقرار المستقر"! وتل أبيب لم تكن يوماً تملك الرغبة في إنهاء الصراع في سورية. بل هناك أمنيات جامحة لديها بإبقاء هذا الصراع إلى أطول وقت ممكن؛ والشاهد هو حيادها تارة وتدخلها تارة أخرى. وهي تحارب الجميع في أكثر من مناسبة. وسلاحها الجوّي يضرب مراكز الدولة السورية وثكناتها. وبالمقابل، نجدها تتعامى عن عمليات إدخال السلاح

إلى سورية لفرقاء الصراع. فلا يضير «إسرائيل» دخول التنظيمات العسكرية غير السورية من تركيا أو لبنان أو الأردن أو العراق أو إيران، التي تصفها بعدوّها الإقليمي، في «حمّام الدم» السوري، ممّا يصبّ بالمحصّلة في إطالة أمد الصراع لصالحها. واللافت أن معهد دراسات الأمن القومي الاسرائيلي الآنف الذكر قد حصر توصياته بشأن سورية منذ أربع سنوات في احتمال وحيد هوانهيار الدولة السورية. ففي تموز ٢٠١٢، حدّدت دراسة موجّهة إلى صنّاع القرار في «إسرائيل»، أعدّها باحثون في المعهد، خمسة سيناريوهات للأزمة السورية هي كالتالي: أ- سقوط نظام الرئيس بشار الأسد والنظام الحكومي وتفكّك بُنية الدولة لكانتونات مستقلّة، وحرب أهلية لا هوادة فيها بين الإثنيات وتطهير عرقي ونزوح السكان نحو مناطق تجمّعاتهم العرقية؛ ب- سيطرة جزئية لنظام الرئيس الأسد على محور طولي يشمل حلب ودمشق وحمص، وكذلك القطاع الساحلي وفقدان السيطرة على باقي سورية، والتي حينها ستظلّ تعمل كدولة بشكل جزئي؛ ج- بروز نظام دولة مختلفة داخل سورية؛ أيّ قيام حكومة مختلفة تقودها قوى المعارضة متّحدة في عملها لتحقيق الاستقرار وخلق توازن بين مختلف المجموعات الإثنية؛ د- الفوضى وسقوط نظام الرئيس الأسد وعدم وجود حكومة مركزية فاعلة، لتصبح سورية دولة فاشلة وساحة معركة لقوى التطرّف بدعمٍ من الأطراف الفاعلة في الخارج، الذين يتنافسون مع بعضهم البعض: إيران والسعودية ودول الخليج وتركيا والأكراد وروسيا والولايات المتحدة ..إلخ؛ وتصير سورية مركزاً لجذب القوى المتطرّفة من الخارج وتتطور الحرب بالوكالة؛ هـ . تحوّل دراماتيكي في مسار الأحداث تعقبه عملية عسكرية خارجية تطيح بالرئيس الأسد، وتبدأ عملية طويلة بعدها لإنشاء نظام جديد وعملية مصالحة وإصلاحات ديموقراطية! وبعد مرور أكثر من أربعة أعوام وعدم تحقّق أيٍ من السيناريوهات السابقة، حيث ظهرمزيج لا يشمل عملياً سقوط النظام أو استعادته السيطرة على كامل الأراضي السورية؛ بالإضافة لمتغيّر رئيسي في مسار الأزمة، وهو «إنجازات» (داعش) الواسعة في سورية والعراق، والخارجة عن تصوّر الجميع، بما فيها الدول التي دعمتها، فإن كلّ هذه الأمور مجتمعة أرجأت إمكانية ضلوع «إسرائيل» بدور رئيسي في رسم مستقبل سورية خلال الحقبة الماضية.

**الارتباك واللجوء إلى مبدأ الحدّ الأدنى:**

انطلاقاً من عدم حسم توقعات سيناريوهات الأزمة السورية، بسبب ما طرأ عليها من تغيّرات أهمها عدم سقوط النظام وسيطرة جماعات (داعش) الميدانية وتمدّدها على حساب إخفاق المجموعات المسلّحة الأخرى، سواء في مواجهاتها البيْنية أو مواجهاتها مع القوات النظامية السورية، تجدّدت المخاوف الإسرائيلية من تعقّد المشهد في سورية. وعلى مستوى الباحثين والمحلّلين المعنيين بمستقبل المنطقة واستراتيجيات التعامل حيالها

في «إسرائيل»، برزت آراء مفادها أن مساعي «إسرائيل» خلال الأعوام الثلاثة الماضية لخلق محيط استراتيجي لها في العمق السوري، بدعم وتوطيد علاقتها مع المعارضة المسلّحة، قد فشلت، وأنه حالياً تواجه «إسرائيل» معضلة كيفية التعامل مع الوضع الراهن وتجنيب نفسها خسائر التمدّد المسلّح في اتجاه فلسطين المحتلة. وبناءً عليه، أتت تقديرات وتوصيات هذا العام بأن الأهم بالنسبة لـ«إسرائيل»، وبالحدّ الأدنى، هو ضمان إضعاف ما تُسمّيه الأدبيات الأمنية الإسرائيلية بـ"المحور الراديكالي"؛ وتعني به حضور محور المقاومة في سورية المستقبل، وإبعاد الأخيرة كدولة وقدرة عسكرية قدر المستطاع عن هضبة الجولان، وذلك عن طريق التعاون مع التنظيمات، التي بحسب توصيف المعهد هي "تنظيمات سُنّية معتدلة تدعمها وترعاها دول مثل السعودية وقطر وتركيا والأردن، مع الأخذ في الاعتبار مسلك هذه الدول في ضمان توجيه دعمها للمسلّحين «المعتدلين» وليس المتطرّفين، سواء المنضوين فكرياً وتنظيمياً تحت (داعش) أو (القاعدة) أو من سينضم إليهم بحكم الواقع وتطورات الأحداث مستقبلاً؛ وما يعني ذلك من تفضيل أن تضع تل أبيب خطّة أمنية شاملة لجبهة الجولان، تتضمن في جوهرها هذه الإشكاليات، بالإضافة إلى محاولة إجهاض تمدد محور المقاومة إلى هذه الجبهة، سواء بالاستناد إلى واقع الجولان المعهود منذ ١٩٧٤حتى ٢٠١٠، والذي تكفله الهيئات الأممية واتفاق فصل القوات، أو بالواقع الجديد القائم على توازنات الردع، والذي ستحقّقه «إسرائيل» بالتعاون مع الأطراف سابقة الذكر.

بشكل عملي، وقبل توجيه هذه التوصيات والتقديرات الاستراتيجية، بدأت تل أبيب في سلوك الاتجاه السابق ذكره قبل ما يربو عن ثلاثة أعوام، وبشكل علني، وخاصة فيما يتعلق بهضبة الجولان، من دعم للمجموعات الإرهابية بما فيها جبهة النُصرة، التي تشكّل في الواقع الميداني حزاماً أمنياً للقوات الإسرائيلية في الجولان. وأن التوصيات الأخيرة لا يمكن اعتبارها سوى حسم واتفاق كلّ الأطراف السياسية والأمنية داخل «إسرائيل» على هذا الاختيار شبه الحتمي بالنسبة لها، بعدما كان يخضع لمآلات تطوّر الأوضاع وانتظار ما سيكون من تفاعل للأزمة السورية، بمعزلٍ عن موقف «إسرائيل» منها، الذي كان في بدايته يفضّل عدم التدخل المباشر ليكون مسار الأحداث عفوياً ككلّ مسارات "الربيع العربي" وقتها؛ فيأتي الحسم الإسرائيلي المعلن كتصديق على سياسة عملية مستمرّة طيلة الأعوام الثلاث الماضية. ولكن توقيت الإعلان عنه له دلالات هامة تشير إلى أنه مع أيّ تطوّر ميداني على الساحة السورية لا تجد «إسرائيل» غضاضة من بذل مرونة أكثر في تدوير زوايا استراتيجياتها، سواء في إعادة ترتيب الأولويات أو قرار التدخل غير المباشر عن طريق دعم المسلّحين المتمركزين على حدودها مع سورية، التي في رأي قادة تل أبيب، هي الآن على وشك

أن تستعيد عافيتها كدولة وكقوّة عسكرية تهدّد «إسرائيل»، أو بالحدّ الأدنى تعود لمربّع الردع الاستراتيجي الإقليمي المتبادل.

**سورية و«إسرائيل» في معادلة المواجهة الأميركية . الروسية:**

ممّا لا شكّ فيه أن منطقة الشرق الأوسط، منذ اندلاع الأزمة السورية تحديداً، مثّلت ساحة خلفية للصراع الأميركي . الروسي. فموسكو منذ بداية الأزمة السورية وقفت بشكل واضح وصريح مع الدولة السورية، التي تشكّل حليفًا استراتيجيًّا لروسيا في المنطقة في مواجهة المعارضة المسلّحة المتمثلة في (الجيش السوري الحر) الذي قدّمت له الولايات المتحدة وحلفاؤها دعمًا عسكريًّا، عبر إعلان المسؤولين الأمريكين عن تسليح المعارضة في مواجهة قوات الدولة السورية الشرعية، وسياسيًّا من خلال إدانة النظام السوري، والمطالبة باتخاذ خطوات قمعية ضدّه في مختلف المنابر الدولية والعالمية، والمطالبة المستمرّة بالرحيل الفوري للرئيس بشار الأسد. إذ يرجع الموقف الروسي الداعم لنظام الرئيس الأسد لكون موسكو تخشى من فقدانها موطئ القدم الوحيد لها في المنطقة، وهو قاعدة طرطوس المطِلّة على البحر المتوسط الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة بشكل كامل؛ فضلاً عن الحيلولة دون فقدانها سوقًا رائجة للأسلحة الروسية. وهو البعد الذي ركّز عليه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في استعادة روسيا لمكانتها الدولية؛ إضافة لرفض موسكو الدائم للموقف الأمريكي الداعم لنموّ تيارات الإسلام السياسي في المنطقة، التي قد تمتدّ مخاطرها إلى أراضيها. وهذا الخلاف الروسي– الأمريكي كانت أبرز تجلّياته اعتراض روسيا، بمؤازرة الصين، على أربعة قرارات لمجلس الأمن الدولي كانت تستهدف فرض عقوبات على الدولة السورية، الأمر الذي يحول دون إمكانية فرض عقوبات أممية على سورية في المستقبل.هذا التباين في الرؤيتين الأمريكية والروسية أدخل العلاقات بينهما في مرحلة تشنّج ملفتة، ساهمت في عدم قدرتهما على التوصل لاتفاق موحّد بشأن موعد مؤتمر جنيف (٢) الرامي للتوصل إلى حلٍ سياسي ودبلوماسي للأزمة السورية الطاحنة.

لقد قيلَ الكثير عن سورية بصفتها خطوة مرحلية في مخطّطات واشنطن العدوانية. لكن بعد سورية، ستكون إيران هدف العدوان التالي؛ وبعد إيران، سوف يصل المعتدي الأميركي إلى حدود روسيا الجنوبية. ومع سيناريوهات التقسيم المرسومة، يُعاد توزيع الأدوار الإقليمية وتوظيفها برعاية أميركية، فيبرز دور تركيا الأطلسية كقائدة "للمعسكر السنّي"، بحسب المصطلح الأميركي، وتلحق بها قطر، مقابل إيران التي تقود محور الممانعة والمقاومة، بشقّيه الشيعي والسنّي، وتدعم الدولة السورية الموحّدة، ومعها "حزب الله".

لقد شهدت السياسة الروسية نقطة تحوّل كبيرة في عهد بوتين. ويظهر أن رغبة روسيا في ممارسة دورها التقليدي في منطقة الشرق الأوسط والعالم قد أتى نتيجة لتحسّن وضعها الاقتصادي، وتمكّنها من تسديد معظم الديون المترتبة عليها، لا سيّما بعد الارتفاع في أسعار النفط والغاز، وتعزيز قدرة الروبل الروسي إزاء العملات الأجنبية، والتطور الهائل في تقنيّة الأسلحة الروسية الحديثة ومنافستها لنظيراتها الأمريكية والأوروبية. وممّا لاشكّ فيه أن هنالك عوامل عدّة دفعت بروسيا إلى تبنّي موقف متشدّد تجاه الأزمة في سورية، ومنها حاجتها إلى حليف قوي في الشرق الأوسط، لاسيّما بعد التحرّك الأمريكي والأوروبي الأخير، المتمثّل بنشر منظومة دفاع صاروخية على مقربة من حدودها الدولية. علاوة على ذلك، يظهر أن إصرار روسيا الاتحادية على المحافظة على الحكم العلماني في سورية يعود إلى اعتبارات تمسّ أمنها القومي؛ إذ إن روسيا تخشى من وصول حكم إسلامي متطرّف إلى سورية؛ وقد يعطي هذا بدوره دافعاً معنوياً قوياً لانبعاث الحركات الإسلامية لمواصلة "جهادها" ضدّ الحكم الروسي في المناطق التي تسكنها غالبية مسلمة في روسيا، لاسيّما في الشيشان ومناطق أخرى في شمال القوقاز، إذ شهدت روسيا مؤخراً تزايداً في نشاط هذه الحركات التكفيرية في وسط قازان، عاصمة تاتارستان، وهي مقاطعة روسية لاتبعد عن شرقي موسكو سوى ٤٠٠ كم . وهكذا، فإن روسيا لاترغب في استبدال الرئيس بشار الأسد بحكم إسلامي تكفيري متطرّف .

ويرى خبراء متابعون للشأن الأمريكي أن الإدارة الأمريكية . منذ تجديد ولاية باراك أوباما –شرعت بتطبيق نظرية " القرن الحادي والعشرون عصر أمريكا في المحيط الهادي"، وهي النظرية التي جرى الإعلان عنها قبل أكثر من عام. فبعد انتهاء «حملة العراق»، وعلى خلفية الإنسحاب من أفغانستان، يريد الأمريكيون، على ما يبدو، طيّ صفحة تواجدهم العسكري المباشر في الشرق الأوسط وتركيز الجهود العسكرية والدبلوماسية على منطقة آسيا والمحيط الهادي. ويرى هؤلاء الخبراء أيضاً أن تعيين رموز مفصلية جديدة في الإدارة الأمريكية، وزارة الخارجية والبنتاغون والاستخبارات المركزية، يؤشّر إلى أن واشنطن قرّرت على أية حال التخلّي عن السيناريوهات الحربية لحلّ الأزمة في سورية وإيران. ويرى هؤلاء أيضاً أن خيار الولايات المتحدة الواضح لجهة التسوية السياسية، وليس لجهة الحسم العسكري للنزاعات القائمة، يمكن أن يساعد على التخفيف من حدّة المواجهة في المنطقة، ويسحب البساط من تحت أقدام القوى السياسية التي تأمل في استلام السلطة من خلال تدخل حلف الناتو. إلاّ أن انعطاف سياسة أوباما في الشرق الأوسط ربما يعود إلى كون هذه المنطقة تفقد تدريجياً أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة، من حيث تأمين مصالحها العسكرية والسياسية والإقتصادية؛ وذلك بحكم تضاؤل اعتماد الأمريكيين في السنوات العشر الأخيرة على استيراد النفط عموماً، ونفط الشرق الأوسط خصوصاً، إثر الأزمة الاقتصادية التي ألمّت بالولايات المتحدة.

ومع ذلك، لا تعني إعادة النظر في أولويات السياسة الخارجية أن الولايات المتحدة ستخفّض مستوى دعمها لـ«إسرائيل»، أو أنها ستتخلّى عن تأييد المعارضة في سورية والعراق وإيران. ولا يُستبعد أن تكلّف واشنطن شركاءها الإستراتيجيين في السعودية وقطر وتركيا بتولّي هذه المهمة؛ أي ان ما نشهده اليوم هو بمثابة العودة إلى ما يُعرف بالحرب الباردة. ويظهر أن قطر والسعودية وتركيا تعمل حالياً على سدّ الفراغ السياسي الذي خلّفته الولايات المتحدة في المنطقة، وهي أخذت تمارس ما كان يُعرف سابقاً (الحرب بالنيابة)، فيما اكتفت الولايات المتحدة بتقديم النصح الاستخباراتي لتلك الدول وعدم تدخلها المباشر في النزاع في سورية، خشية أن تفقد سمعتها المتدنية في العالم العربي.

وممّا لاشكّ فيه ان الولايات المتحدة تدرك تماماً أن التخلّي عن مسألة توفير الحماية لـ«إسرائيل» في هذا الوقت قد يضرّ بدوره بأمنها القومي. اذ قد يتوسع المدّ الإسلامي الحالي إلى أفريقيا. وهذ الأمر قد يؤدّي بدوره إلى تهديد حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا، ويعرِّض مصالحها الاستراتيجية إلى الخطر هناك، لاسيّما أنها تعدّ أوروبا الخطّ الدفاعي الأول لمواجهة الخطر الروسي. ويظهر أن الولايات المتحدة أدركت أنها لا يمكن أن تتخلص من إيران عبر اتخاذ عمل عسكري ضدّها، على الأقل في الوقت الحاضر. لذا هي اتخذت تكتيكاً جديداً للتعامل معها، يقوم على تجريدها من حلفائها في المنطقة، أي سورية وحزب الله. وهذا الأمر بدوره لن يكتمل إلاّ عبر الإطاحة بالحكومة السورية الحالية؛ أي العودة إلى نظرية «الدومينو» التي طبّقها الرئيس الأميركي ترومان في أثناء الحرب الباردة. وقد تسعى الولايات المتحدة إلى إقامة حاجز (منظومة دول سنّية المذهب)، يصبح عدوّها الرئيس إيران بدلاً من «إسرائيل» وموالية للولايات المتحدة لصدّ (الخطر الشيعي) القادم من إيران! وهنا لابدّ من طرح السؤال: ماهي النتائج المترتبة على تباين الموقفين الروسي والأمريكي من الأزمة السورية؟ ممّا لاشك فيه أن التباين في الموقفين أدّى إلى استمرار الصراع في سورية حتى الوقت الحاضر، وأن هذا الأمر قد يؤدّي بدوره إلى حصول أحد الأمور الثلاثة التالية:

١- إيجاد تفاهم بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة حول مستقبل الحكومة السورية وطبيعة نظامها. وهذا الأمر مستبعد،على الأقل في الوقت الحاضر، لتضارب المصالح بين الدولتين وتوجّهاتهما . ففي الوقت الذي تسعى فيه روسيا إلى إيجاد نظام في الشرق الأوسط مستقر وقائم على حكم علماني، تسعى الولايات المتحدة الى ايجاد نظام سوري غير مستقر، وتكثر فيه الاضطرابات السياسية للحفاظ على أمن «إسرائيل» القومي!

٢- إن روسيا الاتحادية قد تتخلّى عن الرئيس بشار الأسد في آخر المطاف، لاسيّما أن قطر بدأت تضغط على المعارضة السورية لإيجاد تفاهم مع روسيا يضمن مصالح الأخيرة في (سورية الجديدة)، لاسيّما في قاعدة طرطوس وغيرها. عندئذ قد تشهد سورية قيام نظام «إسلامي» على غرار مصر. ولكن سورية لن تلعب بعد ذلك أيّ دور مهم في نضالها ضد «إسرائيل»، لأن نظامها السياسي يحتاج إلى حقبة طويلة ليستقر، لاسيّما أن الانشقاقات في المعارضة واضحة المعالم؛ فضلاً عن أن الحكومة الجديدة قد تحتاج إلى عقد أو عقدين من الزمان لإعادة بناء اقتصادها الذي دمّرته الحرب الأخيرة .

٣-إن تباين الموقفين الأمريكي والروسي قد يُسهم في آخر المطاف في تقسيم سورية إلى أربع مناطق (دويلات) .

أما بالنسبة لمواقف الناتو المتخبطة حيال الأزمة السورية، بقيادة الولايات المتحدة، فالأسباب تعود إلى عدّة اعتبارات، أبرزها ما يلي:

١ . عدم امتلاكه لإستراتيجية واضحة المعالم تجاه الملف السوري. فمن جانب يدعو بعض أعضاء «الناتو» إلى ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لهذا الملف، في حين تدعو دول أخرى في الحلف إلى مواصلة العمليات العسكرية في سورية في إطار ما يُسمّى "التحالف الدولي" الذي تقوده أمريكا بحجّة محاربة الجماعات الإرهابية.

٢-تطالب بعض دول «الناتو»، خصوصاً التي تواجه أزمة تدفّق عشرات الآلاف من المهاجرين السوريين إلى أراضيها، بضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة هذه الأزمة، في حين لاذت دول أخرى داخل الحلف بالصمت بعد أن نأت بنفسها عن تحمّل أعباء هذه الأزمة من الناحيتين القانونية والإنسانية.

- تعاني بعض دول «الناتو» من تسلّل الإرهابيين وتنفيذ عمليات إرهابية في أراضيها. ولهذا هي تطالب بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدّي لهذه الظاهرة، في حين غضّت الطرف دول أخرى في الحلف عن هذه الأزمة، وذلك بعد أن ثبت تورّطها بتسهيل عملية انتقال هؤلاء الإرهابيين إلى سورية عبر الأراضي التركية.

٤- ساهم الكثير من دول «الناتو» في عملية سرقة وبيع النفط السوري عبر الأراضي التركية، من خلال تقديم الدعم المالي واللوجستي للجماعات الإرهابية التي تنشط في سورية، لاسيّما تنظيم "داعش"، رغم ادّعاء هذه الدول بأنها تسعى لمحاربة الإرهاب.

٥- سعى الأمين العام لحلف الناتو "ينس ستولتنبرغ" في الآونة الأخيرة إلى التنصّل من مسؤولية الحلف إزاء الأزمة السورية، زاعماً أن المساهمة في تسوية هذه الأزمة ليس من اختصاص ووظائف «الناتو»، في حين يعلم الجميع مدى تدخل الكثير من دول الحلف في الشأن السوري.

٦- بادر بعض دول «الناتو» لمباركة التدخل العسكري السعودي في الأزمة السورية، في حين دانت نفس هذه الدول الانتصارات الكبيرة التي حقّقها الجيش السوري على الجماعات الإرهابية، خصوصاً في شمال غرب البلاد، أو سعت إلى التقليل من أهمية هذه الانتصارات رغم زعمها بأنها تسعى للقضاء على الإرهاب.

٧- وافق «الناتو» على إرسال طائرات إنذار مبكر" أواكس" لتشديد المراقبة على الأجواء السورية القريبة من الحدود التركية، في حين رفض الحلف مشاركة روسيا في ضرب الجماعات الإرهابية في هذا البلد، زاعماً بأنها تمثّل تدخلاً في الشأن السوري، ومتجاهلاً بأن هذه المشاركة حصلت بطلب وموافقة من الجانب السوري.

هذه الأمور وغيرها جعلت المراقبين يصفون موقف «الناتو» إزاء الأزمة السورية بالمتذبذب والمتناقض، مُعربين في الوقت ذاته عن اعتقادهم بأن الإجتماعات التي يعقدها الحلف بين الحين والآخر في بروكسل، أو غيرها من العواصم الغربية، لمناقشة هذه الأزمة ليست سوى محاولات لإيهام الرأي العام بأنه يسعى لحلّ هذه الأزمة، في حين أثبتت الوقائع أن الحلف غير جادٍ على الإطلاق في هذا المجال. ليس هذا فحسب؛ بل يتّهمه الكثير من المتابعين لشؤون المنطقة بأنه (الناتو) يعمل على إطالة أمد هذه الأزمة، لتحقيق مكاسب سياسية على حساب دماء الشعب السوري ومستقبل أبنائه وسيادة واستقرار بلاده.

في غضون هذه الفترة الانتقالية، حقّقت «إسرائيل» معظم أهدافها بدون تكلفة تُذكر، حيث تكفّل التفاهم الروسي . الأمريكي بتجريد سورية من أسلحتها الكيماوية في عام ٢٠١٣. كما حال انشغال حزب الله وسورية بالحرب في الأراضي السورية دون الردّ الفعّال على عمليات الاغتيال المخابراتية التي قامت بها «إسرائيل» في سورية. ويُلاحظ أن سورية لم تتعرض خلال الستّ سنوات الممتدّة بين عامي ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٧ سوى لثلاث غارات فقط، بينما تعرّضت في الفترة من عام ٢٠١٣ وحتى آب ٢٠١٥ إلى أربعة أضعاف هذا العدد على النحو المبيّن أدناه:

١- ٣١ كانون الثاني ٢٠١٣: غارة على موقع عسكري قرب دمشق.

٢- ٥ أيار ٢٠١٣: غارات إسرائيلية قالت الحكومة السورية إنها استهدفت مركزاً للبحث العلمي، فيما قال مسؤول إسرائيلي إنها استهدفت صواريخ إيرانية موجّهة لحزب الله .

٣- ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٤: غارة على مركز للأبحاث العلمية بجمرايا في ريف دمشق.

٤- ١٩ آذار ٢٠١٤: غارات على أهداف عسكرية سورية في الجولان.

٥- ٣ أيار ٢٠١٤: غارة على موقع سوري قالت «إسرائيل» إنها استهدفت شحنة صواريخ كانت في طريقها إلى حزب الله.

٦- ٦ أيار ٢٠١٤: غارات على مركز للبحوث العلمية في دمشق.

٧- ٢٢ حزيران ٢٠١٤: غارات على مواقع عسكرية سورية رداً على مقتل طفل إسرائيلي (١٥ عاماً) في انفجار بالجولان.

٨ - ١٥ تموز ٢٠١٤: غارة على مقرّ اللواء ٩٠ في هضبة الجولان.

٩- ٧ كانون الأول ٢٠١٤: غارتان على مناطق عسكرية بمحيط منطقة الديماس وعلى مستودع للصادرات والواردات بمطار دمشق الدولي.

١٠ - في ١٩ كانون الثاني ٢٠١٥ أطلقت مروحيّة إسرائيلية صاروخين باتجاه منطقة القنيطرة المجاورة للجولان ممّا أدّى إلى استشهاد ستة من كوادر حزب الله، من بينهم جهاد مغنيّة، نجل القيادي الكبير الحاج الشهيد عماد مغنيّة.

١١- ٢٠ آب ٢٠١٥: غارة على مواقع للجيش السوري في منطقة خط وقف إطلاق النار المحدّد باتفاقية فصل القوات عام ١٩٧٤.

١٢- ٢١ آب ٢٠١٥: غارة استهدفت منطقة القنيطرة السورية في هضبة الجولان.

لقد استغلّت «إسرائيل» الحرب الأهلية في سورية، ليس فقط من أجل ضرب القدرات العسكرية غير التقليدية لسورية، ومنع وصول المزيد من السلاح إلى حزب الله في لبنان كما أشرنا؛ بل هي عملت أيضاً

لتقديم الدعم المادي والمعنوي لتنظيم (جبهة النصرة) الإرهابي المعادي لحزب الله. ومع تزايد تدخل الأخير اضطرارياً في الصراع الدائر في سورية لحماية كلٍ من لبنان وسورية والمقاومة، حاولت «إسرائيل»، بالتعاون الوثيق مع وسائل «البروبغاندا» العربية والخليجية، تشويه سمعة الحزب وإظهاره ليس كمنظمة مقاومة لبنانية وقومية، بل كأحد "أوراق إيران" الساعية إلى هزّ استقرار المنطقة على حدّ زعمها. كما حرصت «إسرائيل» على تصوير الحزب كطرف رئيسي في الصراعات العربية . العربية، بشقّيها المذهبي والسياسي، وذلك لطمس صورته الجهادية النقيّة ضدّ الكيان العبري وضد السياسات العربية العبثية والمتواطئة مع العدو الصهيوني.

**خاتمة**

"لاشكّ بأن مصلحة «إسرائيل» الاستراتيجية تستوجب القضاء على محور المقاومة والممانعة؛ المحور الذي يُعتبر العقبة الحقيقية في وجه مخطّطاتها في المنطقة". هذا ما قاله بشكل واضح وعلني تساحي هانغبي، وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي السابق، وعضو الكنيست الحالي. وأضاف: "أعتقد أن مصلحة «إسرائيل» الإستراتيجية تقضي بتغيير النظام في سورية. وعلينا أن نبارك مهمّة التغيير التي يقوم بها نيابةً عنّا ثوّار سوريون ضدّ هذا النظام الذي تحوّل إلى المتّكأ الأساس لأكبر أعدائنا، من إيران إلى حزب الله إلى فصائل المقاومة الفلسطينية". إن انهيار المدماك الأساس في المحور المقاوم والممانع، والذي يشكّل تهديداً حقيقياً لـ«إسرائيل»، هو أحد الأهداف التي تناغمت مع تطمينات ما يُسمّى المعارضة السورية لتل أبيب. فـ«إسرائيل» لم تنس أن سورية، كحاضنة لمحور المقاومة والممانعة، هي السبب في تحويل شمال فلسطين المحتلة إلى أكبر خطر استراتيجي في وجهها. وهذا ما جاء في صحيفة «معاريف» على لسان إيلي فيدار، الذي كان ممثّلاً سابقاً لـ«إسرائيل» في الدوحة : إن «إسرائيل» لا يمكنها أن تبقى صامتة ولا تفعل شيئاً ضدّ القيادة السورية، لأن كلّ من سوف يحلّ محلّ الأسد سيكون أفضل لـ«إسرائيل»، لأن الأسد أسوأ زعيم مر على إسرائيل".

وباختصار، الإسرائيليون يرون احتمالات أربعة لنهاية التراجيديا السورية: الأول، سقوط النظام وقيام نظام بديل منهك وممزّق من عدّة معارضات تتصارع على دولة مدمّرة وأرض محروقة. الثاني، سقوط النظام مع استمرار الحرب الأهلية من دون حكومة مركزية قوية، كما حدث في الصومال (دولة فاشلة ). الثالث، لجوء الرئيس الأسد إلى الساحل، والإعلان عن إقامة دولة علوية مع استمرار المعارك بين السوريين. والاحتمال الرابع والأخير هو بقاء الوضع على حاله؛ أي بقاء الرئيس واستمرارالحرب كرًا وفرًا لزمنٍ طويل. والمصلحة

الإسرائيلية في الختام تقضي بالإبقاء طويلًا على هذا الكابوس الجاثم فوق رأس الشعب السوري ورؤوس شعوب الأمّة العربية، والمهدّد لوحدتها، والمدمّر لقدراتها وأحلامها، والمنذر بحروب أهلية وطائفية لا تنتهي في عموم المنطقة، والمُهمش للقضية الفلسطينية، والمؤثّر سلبًا على حركات المقاومة في لبنان وفلسطين، مهما كانت خياراتها ومواقفها على قدر رفيع من السموّ والوعي والوطنية.

هذا أهم أو أخطر ما يجول في أذهان القيادتين السياسية والعسكرية في كيان العدو الإسرائيلي. ويبقى السؤال مفتوحاً أمام الجميع: من المستفيد الأول مما يحصل في سورية من جرائم وخراب وانهيار لمختلف مكوّنات المجتمع والدولة؟ سؤال قد لا تصعب الإجابة عنه في ظلّ تحديد هوية المعسكرين العربي والدولي المتواطئين في ارتكاب الجريمة التاريخية الكبرى بالتامر والتكافل للقضاء على أشرف وأنبل ما أنتجته الأمّتان العربية والإسلامية من مظاهر رفض العبودية والاحتلال على مدى قرون .